المجلس الأعلى للقضاء

SUPREME JUDICIAL COUNCIL

التقرير السنوي القضائي
٢٠١٤

إعداد: الأمانة العامة
المجلس الأعلى للقضاء

حضرة صاحب الجلالة
الملك حمد بن عيسى آل خليفة
ملك مملكة البحرين - حفظه الله ورعاه

صاحب السمو الملكي
الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة
رئيس مجلس الوزراء الموقر

صاحب السمو الملكي الأمير سلمان بن حمد آل خليفة
ولي العهد نائب القائد الأعلى النائب الأول لرئيس مجلس الوزراء

حضرة صاحب الجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة عاهل البلاد المفدى حفظه الله ورعاه يستقبل معالي المستشار سالم بن محمد الكواري وأعضاء المجلس الأعلى للقضاء وذلك لتقديم الوثيقة الإستراتيجية للارتقاء بالسلطة القضائية إلى جلالته و التي تتضمن جدول زمني في الفترة من ٢٠١٥ إلى ٢٠٢٠ لتطوير العمل القضائي.

المحتويات

مقدمة

كلمة معالي رئيس المجلس الأعلى للقضاء-رئيس محكمة التمييز

الباب الأول :

الفصل الأول : التنظيم القضائي و الإداري

أولا: أعضاء المجلس الأعلى للقضاء
ثانيا: تشكيل المجلس الأعلى للقضاء
ثالثا: اختصاصات المجلس الأعلى للقضاء
رابعا: اجتماعات المجلس الأعلى للقضاء
خامسا: هيكل التنظيم القضائي و الإداري
أ. التنظيم القضائي
ب . التنظيم الإداري

الفصل الثاني : الواقع – التحديات – الطموح

أولا: دراسة واقع السلطة القضائية
ثانيا: التحديات التي تواجه السلطة القضائية
ثالثا: طموح المجلس الأعلى للقضاء

الفصل الثالث : التخطيط الاستراتيجي في المجلس الأعلى للقضاء

أولا: استراتيجية السلطة القضائية ٢٠٢٠
ثانيا: مقومات استراتيجية السلطة القضائية
ثالثا: التوجهات الاستراتيجية
رابعا: المبادرات الرئيسية لتنفيذ الخطة الاستراتيجية
خامسا: استراتيجية التدريب القضائي
أ. خطة التدريب القضائي المستمر
ب. خطة تدريب قضاة المستقبل

الباب الثاني :

الفصل الأول: منجزات المجلس الأعلى للقضاء

أولا: منجزات المجلس الأعلى للقضاء خلال ٤٦٠ يوماً
ثانيا: أهم قرارات تنظيم العمل القضائي

الفصل الثاني: مؤشرات قياس الأداء القضائي

أولا: إحصائية عمل المحاكم
ثانيا: تحليل إحصائيات عمل المحاكم

الفصل الثالث: الشراكات الاستراتيجية

أولا: الشراكات المؤسسية
ثانيا: الشراكات الدولية
ثالثا: الشراكات المجتمعية

الباب الثالث:

الفصل الأول : منجزات النيابة العامة

الفصل الثاني : بيان إحصائي للقضايا الواردة للعام السنوي ٢٠١٤

التطلعات المستقبلية

المقدمة

في عام ٢٠١٤ أكمل المجلس الأعلى للقضاء عامه الأول منذ تشكيله الحالي بموجب الأمر الملكي رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣ ، وقد أخذ على عاتقه المسؤولية من أجل قضاء عادل مستقل حائز على ثقة المجتمع بكل مكوناته ، ومنذ ذلك الحين وبرغم عمر المجلس القصير إلا أن انجازاته تعد بصمة رائدة وواضحة في سجل السلطة القضائية .

وبهذه المناسبة يصدر المجلس الأعلى للقضاء تقريره السنوي الذي يتضمن انجازات المجلس والخدمات والمشاريع التي أنجزها في عام ٢٠١٤ في إطار من الشفافية والمصداقية ، حيث يتضمن هذا التقرير الطموحات المستقبلية والسعي لتحقيق الخطة الاستراتيجية للسلطة القضائية ٢٠٢٠ لتحسين كفاءة العمل القضائي على نحو يحقق العدل لأصحاب الحقوق دون تأخير ، وإرساء قواعد الحق تدعيما لمفهوم العدالة .

ويحتوي التقرير السنوي لعام ٢٠١٤ ثلاثة أبواب يتعلق أولهم بالتنظيم القضائي والإداري فيما يختص ثانيهما بمنجزات المجلس الأعلى للقضاء أما الباب الثالث فيختص بالنيابة العامة .

كلمة معالي المستشار سالم بن محمد الكواري

تفخر مملكة البحرين بقدم تكوّن الدولة فيها وبتوافر عناصرها، وبتكوّن الدولة تنهض المؤسسات المؤدية لوظيفة الدولة كشخص معنوي.

وتعد السلطة القضائية من أهم المؤسسات التي تسيّر الدولة، فهي التي تحسم النزاعات بين الأفراد بما ينعكس إيجابًا على أمن المجتمع، وهي التي تتابع أيضا تنفيذ الأحكام، بما ينعكس على استقرارها اقتصاديا.

وقد عمل المجلس الأعلى للقضاء خلال عام ٢٠١٤م على تطوير المنظومة القضائية، ورفد مسيرة الإصلاح عبر مقومات استراتيجية تبنتها السلطة القضائية، وهذا ما ترجمه التقرير السنوي لعام ٢٠١٤م وما تضمنه من بيانات وإحصائيات وأرقام حول أداء المحاكم ومنجزات المجلس الأعلى للقضاء وتطلعاته المستقبلية ، ورسم صورة واضحة للسلطة القضائية في مملكة البحرين.

فقد ساهم المجلس الأعلى للقضاء بدور أساسي في تحويل رؤية السلطة القضائية إلى واقع يعزز ثقة المجتمع ويرسخ دعائم العدل والنزاهة واحترام كرامة الإنسان، من أجل الحفاظ على الحقوق والحريات والممتلكات، وتحقيق التميز في تطبيق سيادة القانون.

ومما لا شك فيه أن النجاح الذي حققته السلطة القضائية ما هو إلا بصمة واضحة لجهود كل من ينتمي إلى السلطة القضائية، لذلك أتوجه إلى الجميع بالشكر لدورهم الجلي في خدمة مملكة البحرين.

والله الموفق لما فيه الخير والصلاح.

رئيس المجلس الأعلى للقضاء

رئيس محكمة التمييز

الباب الأول

الفصل الأول
التنظيم القضائي و الإداري

النظام القضائي الفعّال هو حجر الأساس في تحقيق رسالة الدولة الأساسية المتمثلة بإقامة العدل بين جميع الناس، وإرساء قيم النزاهة والمساواة وتكافؤ الفرص، والحفاظ على حقوق المواطن ومكتسباته التي نص عليها الدستور، وكفلتها القوانين والأنظمة المرعية.

يأخذ النظام القضائي البحريني بنظام القضاء الموحد منذ فترة الانتداب البريطاني حتى تاريخه، إلا أنه خلال فترة الانتداب البريطاني وقبل صدورقانون تنظيم السلطة القضائية عام ١٩٧١ فان الاعلانات الصادرة عن المعتمد البريطاني في فترة الانتداب تضمنت في بعض منها قواعد تحكم التظلم من هذه الاعلانات كقانون اقامة والهجرة وقانون اللؤلؤ ولجان فض المنازعات بين تجار اللؤلؤ بعضهم ببعض وبين الادارة ، وبعد صدور قانون تنظيم السلطة القضائية عام ١٩٧١وقبل صدور دستور ١٩٧٣ فان القضاء المدني هو المختص بنظر المنازعات المدنية والتجارية التي تثار بين الافراد والحكومة يشكل النظام القضائي في هيكله العام في عهد الراحل المغفور له بإذن الله تعالى الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة من محاكم مدنية وشرعية. ثم شهدت النهضة القضائية تطورًا كبيرًا تزامن مع تدشين المشروع الإصلاحي لجلالة الملك حفظه الله ورعاه حيث صدر المرسوم بقانون (رقم ٤٢لسنة ٢٠٠٢) بإصدار قانون السلطة القضائية وتوالت بعد ذلك التعديلات التي طرأت عليه . وتتألف المحاكم المدنية من :

١. محكمة التمييز ٢. محكمة الاستئناف العليا ٣. المحكمة الكبرى المدنية ٤ . المحكمة الصغرى المدنية

كما تتألف المحاكم الشرعية من :

١. محكمة الاستئناف العليا الشرعية ٢ . المحكمة الكبرى الشرعية ٣. المحكمة الصغرى الشرعية

وتتألف كل محكمة منها من دائرتين :

أ. الدائرة الشرعية السنية، ب. الدائرة الشرعية الجعفرية .

أولاً: أعضاء المجلس الأعلى للقضاء

وفقًا للأمر الملكي رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣ بتشكيل المجلس الأعلى للقضاء

معالي المستشار سالم بن محمد الكواري

رئيس المجلس الأعلى للقضاء - رئيس محكمة التمييز

سعادة الدكتور علي بن فضل البوعينين

النائب العام

القاضي عدنان عبدالله هزيم الشامسي

قاضي محكمة التمييز

فضيلة الشيخ ناصر أحمد خلف العصفور

قاضي محكمة التمييز

فضيلة الشيخ عدنان بن عبدالله القطان

قاضي محكمة التمييز

القاضي محمد بن علي آل خليفة

وكيل محكمة الاستئناف العليا المدنية

القاضي عبدالعزيز حسن منصور النايم

وكيل محكمة الاستئناف العليا المدنية

القاضي فاطمة فيصل حبيل

قاضي بالمحكمة الكبرى المدنية الفئة (أ)

ثانياً: تشكيل المجلس الأعلى للقضاء

بين المرسوم بقانون رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠٢ في نص المادة (٦٩) على أنه:

يُشكل المجلس الأعلى للقضاء على النحو التالي:

- رئيس محكمة التمييز
- النائب العام.
- عدد لا يقل عن خمسة من أعضاء السلطة القضائية الحاليين أو السابقين يتم تسميتهم بأمر ملكي لمدة ثلاث سنوات قابلة للتجديد.

ويعهد الملك لرئيس محكمة التمييز رئاسة المجلس الأعلى للقضاء، ووفقاً لذلك صدر الأمر ملكي رقم (٤٢) لسنة ٢٠١٣م بتعيين رئيسا للمجلس الأعلى للقضاء – رئيسا لمحكمة التمييز معالي المستشار سالم بن محمد الكواري ، وصدر الأمر ملكي رقم (٤٥) لسنة ٢٠١٣م بتشكيل المجلس الأعلى للقضاء .

ثالثاً: اختصاصات المجلس الأعلى للقضاء

اختصاصات المجلس الأعلى للقضاء التي نص عليها المرسوم بقانون رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠٢ بإصدار قانون السلطة القضائية وتعديلاته :

- الإشراف على حسن سير العمل في المحاكم وفي الأجهزة المعاونة لها واتخاذ ما يلزم من أجل ذلك.
- اقتراح تعيين وترقية القضاة وأعضاء النيابة العامة وكل ما يتعلق بشأنهم.
- إبداء الرأي في مشروعات القوانين المتعلقة بالقضاء والنيابة العامة.
- كافة المسائل المنصوص عليها في المرسوم بقانون رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠٢.

رابعاً: اجتماعات المجلس الأعلى للقضاء

يجتمع أعضاء المجلس الأعلى للقضاء أربع مرات سنوياً على الأقل بصفة منتظمة وكلما اقتضت الحاجة إلى ذلك، ويكون صحيحاً بحضور أغلبية أعضاءه. وتكون مداولاته سرية، وتصدر قراراته وتوصياته بأغلبية الحاضرين وعند تساوي الأصوات يرجح الجانب الذي منه الرئيس.

خامساً: التنظيم الإداري والقضائي

أ. التنظيم القضائي

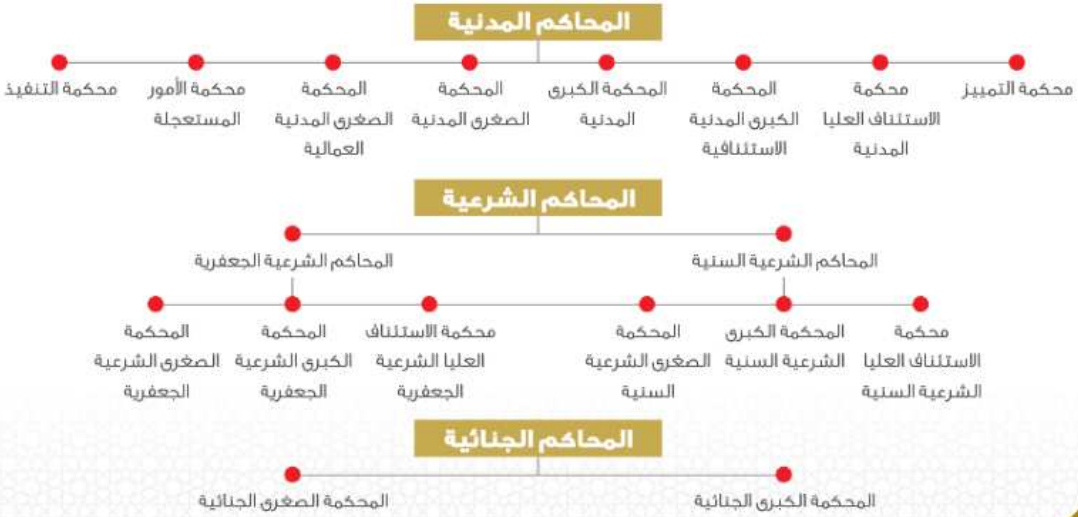

التسلسل	اسم المحكمة	عدد الدوائر	التفاصيل
١	المحاكم الصغرى المدنية	١٠	٧ مدنية ، ٣ تجارية
٢	المحاكم الكبرى المدنية	١٢	٢ مدنية ، ٤ كبرى فردية، ١ إدارية، ١ تجارية العمالية، ٣ بصفتها الاستئنافية
٣	المحاكم الصغرى العمالية	١	-
٤	إدارة الدعوى العمالية	٣	-
٥	محاكم الأمور المستعجلة	٢	-
٦	محاكم التنفيذ	٦	٤ مدنية، ١ شرعية، ١ الأمور المستعجلة
٧	محاكم الاستئناف العليا المدنية	٥	٢ مدنية، ١ جنائية، ١ إدارية، ١ تجارية
٨	المحاكم الصغرى الجنائية	١٠	٦ جنائية، ٣ مرور، ١ أحداث
٩	المحاكم الكبرى الجنائية	٤	٣ بصفتها ابتدائية، ١ بصفتها الاستئنافية
١٠	المحاكم الصغرى الشرعية السنية	٥	٣ موضوعية، ١ مستعجلة، ١ إجراءات
١١	المحاكم الكبرى الشرعية السنية	٢	بصفتهما محاكم ابتدائية واستئنافية
١٢	محاكم الاستئناف العليا الشرعية السنية	١	-
١٣	المحاكم الصغرى الشرعية الجعفرية	٤	٢ موضوعية، ١ مستعجلة، ١ اجراءات
١٤	المحاكم الكبرى الشرعية الجعفرية	٢	بصفتهما محاكم ابتدائية واستئنافية
١٥	محاكم الاستئناف العليا الشرعية الجعفرية	١	-
١٦	محاكم التمييز	٥	٣ مدنية، ١ جنائية، ١ شرعية
مجموع المحاكم			٧٣

ب . التنظيم الإداري

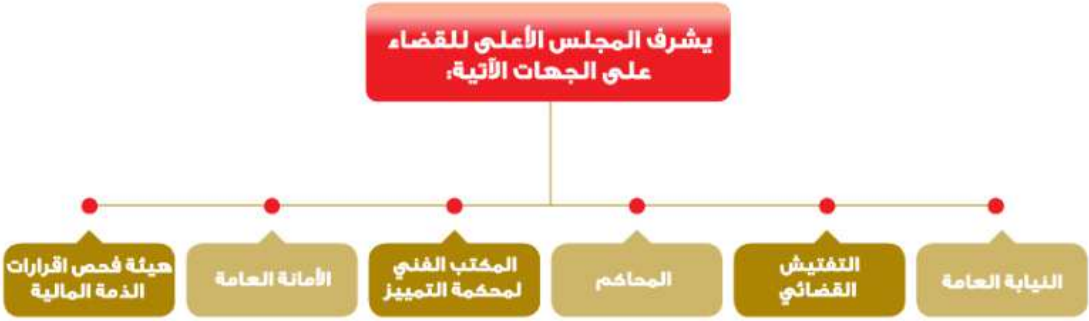

الاستقلال المالي والإداري للسلطة القضائية

تأكيدا على أهمية السلطة القضائية فقد منح المرسوم بقانون رقم (٤٤) لسنة ٢٠١٢ السلطة القضائية الاستقلال المالي والإداري كي تتمكن من القيام بواجباتها على أكمل وجه.

تكون للمجلس الأعلى للقضاء ميزانية سنوية مستقلة، تبدأ ببداية السنة المالية للدولة وتنتهي بنهايتها. (م (٧٣) مكرر من قانون السلطة القضائية).

وينص المرسوم بقانون رقم (٤٤) لسنة ٢٠١٢ على مايلي :

١. يعد رئيس المجلس الأعلى للقضاء مشروع الميزانية قبل بدء السنة المالية بوقت كاف، ويتولى مناقشتها مع وزير المالية. ويراعى في إعداد المشروع إدراج كل من الإيرادات والمصروفات رقماً واحداً .

٢. يعد اعتماد الميزانية العامة للدولة، يتولى رئيس المجلس الأعلى للقضاء بالتنسيق مع وزير المالية، توزيع الاعتمادات الاجمالية لميزانية المجلس على أساس التبويب الوارد في الميزانية العامة للدولة.

٣. يباشر رئيس المجلس الأعلى للقضاء السلطات المخولة لوزير المالية في القوانين واللوائح بشأن تنفيذ ميزانية المجلس الأعلى للقضاء في حدود الاعتمادات المدرجة فيها، كما يباشر السلطات المخولة لديوان الخدمة المدنية .

٤. يتم توريد فائض الاعتمادات المالية التي لم يتم صرفها أو لم يتم الالتزام بها خلال السنة المالية المنقضية إلى الميزانية العامة للدولة .

٥. مع عدم الاخلال برقابة ديوان الرقابة المالية والإدارية، تسري على ميزانية المجلس الأعلى للقضاء والحساب الختامي لها والقوانين المنظمة للميزانية العامة للدولة والحساب الختامي لها.

موجز عن إنشاء المكتب الفني لمحكمة التمييز وتشكيله واختصاصاته

كان لإنشاء محكمة التمييز منذ سنة ١٩٩٠ بوصفها المحكمة العليا التي لها الاجتهاد الأخير فى تأويل القانون وتطبيقه حدثاً جليلاً، إذ هو يؤرخ عهد النهضة القانونية والقضائية في مملكة البحرين، فقد كان إنشاؤها حافزاً على إعلاء شأن القانون وتعمق مسائله وإرساء قواعده وتذليل صعابه والقضاء على مشكلاته وتوحيد الرأي فيها، ولذلك فقد صدر المرسوم بقانون رقم ٨ لسنة ١٩٨٩ بإصدار قانون محكمة التمييز، فقد ورد بالمادة السابعة منه ما نصه « يلحق بمحكمة التمييز مكتب فني يرأسه أحد قضاتها ويتكون من عدد كاف من القضاة بدرجة قاضي محكمة كبرى على الأقل .....» ويختص هذا المكتب بالمسائل الآتية:

١- إبداء الرأي في القضايا التي تختص بها المحكمة طبقاً لأحكام هذا القانون.

٢- استخلاص القواعد القانونية التي تقرها المحكمة فيما تصدره من أحكام وجمع هذه الاحكام وتبويبها.

وعلى ذلك وبالنسبة
للبند الأول:

فإن المكتب الفني يقوم بدوره بإعداد مذكرات الرأي بالرد على كافه الأسباب محل الطعن بالتمييز والتي يثيرها الخصوم سواء في الأحكام الصادرة من محكمة الاستئناف العليا أو من المحكمة الكبرى المدنية بصفتها الاستئناقية في الأحوال الآتية:

١- اذا كان الحكم المطعون فيه مبنياً على مخالفة للقانون أو خطأ فى تطبيقه أو تأويله.

٢- اذا وقع بطلان فى الحكم أو بطلان فى الاجراءات أثر فى الحكم.

٣- في أي حكم انتهائي - أيا كانت المحكمة التي أصدرته - فصل فى نزاع خلافاً لحكم آخر سبق أن صدر بين الخصوم أنفسهم وحاز قوة الأمر المقضي طبقاً لنص المادتين ٨، ٩ من قانون إنشاء محكمة التمييز.

وبعد اعداد مذكرات الرأي في الطعون يتم ارسالها لمحكمة التمييز للنظر فى تحديد جلسة بشأنها والفصل فيها.

البند الثاني:

والخاص باستخلاص القواعد القانونية التي تقرها المحكمة فيما تصدره من أحكام وجمع هذه الأحكام وتبويبها،

فإن المكتب الفني يقوم عقب صدور تلك الأحكام،

١- بحصر الأحكام الصادرة شهرياً واستخلاص القواعد القانونية في كل حكم وعمل موجزات وعنوان لكل قاعده. ثم يتم جمعها في نهاية كل شهر وتوزيعها على السادة القضاة عن طريق الموقع الإلكتروني الخاص بالمجلس الأعلى للقضاء لمطالعه أحدث الاحكام الصادرة من محكمة التمييز.

٢- يقوم المكتب الفني بعد ذلك بجمع كافه القواعد القانونية والموجزات والعناوين الخاصة بها. خلال السنة القضائية تمهيداً لتبويبها وطباعتها واصدارها في مجلد «مجموعة الاحكام الصادرة من محكمة التمييز خلال سنة واحدة ..... من يناير حتى ديسمبر».

وبناء على ذلك فقد قام المكتب الفني بطباعة وإصدار مجموعات الاحكام منذ تاريخ نشأه محكمة التمييز حتى اليوم في عدد أربعه وعشرون إصدار «مجموعة الاحكام الصادرة من محكمة التمييز في المواد المدنية والاحوال الشخصية ج١ - وفي المواد الجنائية ج٢»

مـن ابريل سنة ١٩٩٠ حتى ديسمبر سنة ١٩٩٠	مـن يناير سنة ١٩٩٥ حتى ديسمبر سنة ١٩٩٥
مـن يناير سنة ١٩٩١ حتى ديسمبر سنة ١٩٩١	مـن يناير سنة ١٩٩٦ حتى ديسمبر سنة ١٩٩٦
مـن يناير سنة ١٩٩٢ حتى ديسمبر سنة ١٩٩٢	مـن يناير سنة ١٩٩٧ حتى ديسمبر سنة ١٩٩٧
مـن يناير سنة ١٩٩٣ حتى ديسمبر سنة ١٩٩٣	مـن يناير سنة ١٩٩٨ حتى ديسمبر سنة ١٩٩٨
مـن يناير سنة ١٩٩٤ حتى ديسمبر سنة ١٩٩٤	مـن يناير سنة ١٩٩٩ حتى ديسمبر سنة ١٩٩٩

من يناير سنة ٢٠٠٠ حتى ديسمبر سنة ٢٠٠٠

من يناير سنة ٢٠٠١ حتى ديسمبر سنة ٢٠٠١

من يناير سنة ٢٠٠٢ حتى ديسمبر سنة ٢٠٠٢

من يناير سنة ٢٠٠٣ حتى ديسمبر سنة ٢٠٠٣

من يناير سنة ٢٠٠٤ حتى ديسمبر سنة ٢٠٠٤

من يناير سنة ٢٠٠٥ حتى ديسمبر سنة ٢٠٠٥

من يناير سنة ٢٠٠٦ حتى ديسمبر سنة ٢٠٠٦

من يناير سنة ٢٠٠٧ حتى ديسمبر سنة ٢٠٠٧

من يناير سنة ٢٠٠٨ حتى ديسمبر سنة ٢٠٠٨

من يناير سنة ٢٠٠٩ حتى ديسمبر سنة ٢٠٠٩

من يناير سنة ٢٠١٠ حتى ديسمبر سنة ٢٠١٠

من يناير سنة ٢٠١١ حتى ديسمبر سنة ٢٠١١

من يناير سنة ٢٠١٢ حتى ديسمبر سنة ٢٠١٢

من يناير سنة ٢٠١٣ حتى ديسمبر سنة ٢٠١٣

٣- تم الانتهاء من إعداد السنة الرابعة والعشرون .... وجارى طباعتها.

٤- قام المكتب الفني بجمع مجموعة القواعد التي قررتها محكمة التمييز منذ إنشائها فى عام ١٩٩٠ وحتى الآن فى «مسائل العمل».

٥- قام المكتب الفني بجمع مجموعة القواعد التي قررتها محكمة التمييز منذ إنشائها فى عام ١٩٩٠ وحتى الآن فى «مسائل الايجارات».

٦- حالياً يقوم المكتب الفني «قسم التبويب» بجمع مجموعة القواعد التي قررتها محكمة التمييز فى مسائل «العقود» وعقب الانتهاء منها سيتم إصدارها .

الفصل الثاني
الواقع – التحديات – الطموح

أولاً: دراسة واقع السلطة القضائية

- تم دراسة وتحليل واقع السلطة القضائية باستخدام منهج التحليل الرباعي (SWOT) .
- تم استخدام المنهج التشاركي من خلال استطلاع آراء أعضاء السلطة القضائية وأعوان القضاة و المتعاملين .
- تم تحليل البيئة الداخلية و تحليل الإطار التشريعي و المؤسسي للسلطة القضائية.
- تم صياغة خارطة الطريق الرئيسية و تحديد الأنشطة العامة.

الإحصائيات وتحليل البيانات :

النمو السكاني	٢٠١٠	١,٢٢٨,٥٤٣
	٢٠١٣	١,٢٥٣,١٩١

التصنيف العالمي للتنافسية :

صنفت مملكة البحرين في المرتبة ٤٣ من ١٤٨ دولة بعد أن كانت ٣٥ في الفترة المنصرمة حسب الملتقى الاقتصادي العالمي، و يخضع التصنيف إلى عدد من العوامل الرئيسية، من أهمها فيما يتعلق بالقضاء :

الرقم	البند	المرتبة
١	استقلالية القضاء	احتلت البحرين فيها المرتبة ٤٦
٢	فعالية الأطر القانونية في حسم المنازعات	احتلت البحرين فيها المرتبة ٤١
٣	فشل الأطر القانونية والاستجابة للمتطلبات	احتلت البحرين فيها المرتبة ٤٣

عدد المحاكم	٧٣ محكمة
مجموع القضايا المتداولة حتى تاريخ ٢٠١٠/١/١	١٥٦,٦٧٣ قضية
ملفات تنفيذ الأحكام المتداولة	٦٠,٢٠١ ملف
عدد القضاة	١٦٨ قاضي
عدد أعضاء النيابة العامة	٧٣عضو
مجموع أعضاء السلطة القضائية	٢٤١ عضو

إحصائية عبء العمل القضائي في جميع المحاكم

السنة	القضايا الجديدة	مجموع القضايا المتداولة	القضايا المحسومة	نسبة الحسم
٢٠١٠	٥٠٠٦٣	١١٣٩٠٨	٤٨١٧٧	٪٤٢,٢٩
٢٠١١	٥٣٤٣٩	١٣٢٣٨٥	٥٥٤٧٦	٪٤١,٩٠
٢٠١٢	٥٥٩٦٢	١٣٤٨٠٨	٥٤٠٨٨	٪٤٠,١٢
٢٠١٣	٥٥٧٩٤	١٣٤٣٦٥	٥٤٣٧٣	٪٤٠,٤٦
٢٠١٤	٦٥١٨٢	١٥٦٦٧٣	٦٣١٣٨	٪٤٠,٢٩

ثالثا: طموح المجلس الأعلى للقضاء

- يسعى المجلس الأعلى للقضاء وبطموح عال إلى تطبيق الخطة الإستراتيجية ٢٠٢٠ للإرتقاء بالسلطة القضائية لما تحتويه الخطة من مبادرات وتوجهات تتناول أكثر من جانب في العمل القضائي والذي يستلزم معه توفير ميزانيات تتناسب مع المبادرات المطروحة فيها لتحقيق الغاية المبتغاة وهي تعزيز العدل في المجتمع البحريني.
- توجه الحكومة الرشيدة إلى إنتهاج الطرق السريعة للفصل في المنازعات كلجنة المنازعات الإيجارية ولجنة منازعات التطوير العقاري ولجنة تسوية المشاريع العقارية المتعثرة لما تتطلبه هذه اللجان من تفرغ تام لأعضاء السلطة القضائية (أعضاء اللجنة) والذي يلقي بظلال عبئه على العمل القضائي الحالي لنقص الكوادر القضائية.
- تطبيق القضاء الذكي وما يحتاجه من إدخال أحدث الأجهزة والوسائل الإلكترونية، وتجهيز البنى التحتية لقاعات المحاكم.
- تصميم محاكم المستقبل بما يتناسب مع الخطة الاستراتيجية للسلطة القضائية ٢٠٢٠، وبما يعزز من هيبة ومكانة القضاء البحريني (قصر العدالة) .
- التوعية القانونية والقضائية للجمهور، وأدوات هذه التوعية من مؤتمرات وندوات وإعلام.
- سعى المجلس الأعلى للقضاء إلى التميز في عمل المحاكم والرغبة الطموحة في الترشح لإطار التميز الدولي للمحاكم.

- تعتبر الأمانة العامة للمجلس الأعلى للقضاء الجهة الإدارية المساندة والذي يستلزم القيام بمهامها بشكل تخصصي ومهني، إضافة إلى زيادة الكوادر الإدارية والتخصصية فيها.
- طموح إنشاء المحاكم المتخصصة.
- زيادة نسبة الحسم للقضايا في المحاكم (حسب المعايير الحاكمة والموضوعة في الخطة التشغيلية)

المحاكم	الأساس	٢٠١٥	٢٠١٦	٢٠١٧	٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
المحاكم الجنائية الابتدائية	٦٤٪	٦٥٪	٧٠٪	٧٥٪	٨٠٪	٨٥٪	٩٠٪
الاستئناف والتمييز الجنائي	٧٠٪	٧٥٪	٨٠٪	٨٥٪	٩٠٪	٩٢٪	٩٥٪
المدنية الابتدائية	٣٥٪	٤٥٪	٦٠٪	٧٠٪	٨٠٪	٨٥٪	٩٠٪
الاستئناف والتمييز المدني	٣٠٪	٤٠٪	٦٠٪	٧٠٪	٨٠٪	٨٥٪	٩٥٪
الشرعية الابتدائية	٦٨٪	٧٠٪	٧٥٪	٨٠٪	٨٥٪	٨٨٪	٩٠٪
الاستئناف والتمييز الشرعي	٦٥٪	٧٠٪	٧٥٪	٨٠٪	٨٥٪	٩٠٪	٩٥٪
التنفيذ	٢٠٪	٣٠٪	٤٠٪	٥٠٪	٦٠٪	٧٠٪	٨٠٪

صاحب السمو الملكي الأمير خليفة بن سلمان آل خليفة رئيس مجلس الوزراء الموقر يستقبل معالي المستشار سالم بن محمد الكواري وأعضاء المجلس الأعلى للقضاء وذلك لتقديم الوثيقة الاستراتيجية للسلطة القضائية ٢٠٢٠ لتطوير العمل القضائي .

أولاً : استراتيجية السلطة القضائية ٢٠٢٠

الرؤية

التميز في تطبيق سيادة القانون باستقلالية وعدالة تعزز ثقة المجتمع في كفاءة ونزاهة السلطة القضائية.

الرسالة

الحفاظ على الحقوق والحريات والممتلكات العامة والخاصة بمقتضى الدستور والقانون من خلال سلطة قضائية مستقلة كفؤة وفعالة في إطار التعاون والتكامل مع سلطات الدولة.

القيم

- احترام قيمة كرامة الإنسان
- العدالة
- النزاهة
- الاستقلالية
- الكفاءة
- الشفافية
- الإبداع

ثانياً: مقومات استراتيجية السلطة القضائية ٢٠٢٠

ثالثاً: التوجهات الاستراتيجية للسلطة القضائية

- قضاء كفء وسريع ومستجيب لاحتياجات المجتمع ومواكب لتطوره.
- قضاء عادل مستقل حائز على ثقة المجتمع بكل مكوناته.
- أمن قضائي داعم لجذب الاستثمار ورفع التصنيف الائتماني لمملكة البحرين.
- تكامل مع الدستور والقوانين والتشريعات والجهات المختصة لدعم استقرار القضاء

العلم :

الإلمام بدستور مملكة البحرين والقانون بالإضافة إلى الاتفاقيات الدولية والتطبيقات القضائية .

الخبرة :

الخبرة في المجال القانوني والقضائي والمعززة بالكفاءة العالية .

السلوك :

السلوك القويم والقائم على النزاهة والعدالة .

الثقافة :

الإلمام بجميع أطراف المجتمع البحريني وفهم خصائص المنطقة ، ومعرفة التنوع الثقافي.

رابعاً: أهداف التوجهات الاستراتيجية السلطة القضائية

قضاء كفؤ، سريع ومستجيب لاحتياجات المجتمع ومواكب لتطوره

- حقوق مصانة
- قضاء كفؤ
- نيابة عامة فاعلة
- تواصل مواكب لإحتياجات المجتمع
- قضاء ذكي – أنظمة ذكية
- توطين كفاءة القضاء
- بيئة إدارية داعمة

قضاء عادل مستقل حائز على ثقة المجتمع بكل مكوناته

- عدالة متاحة للجميع
- جودة الأحكام
- قضاء موثوق بنزاهته مدعم بأنظمة شفافة
- موارد معرفية داعمة
- موارد مالية مستقلة، توطين كفاءة القضاء

تكامل مع الدستور والقوانين والتشريعات والجهات المختصة لدعم إستقلال القضاء

- تكامل داعم لاستقلالية القضاء
- ترابط وتعاون مثمر مع الكيانات المماثلة محليا وخارجيا
- توافق مع التوجهات الاستراتيجية للدولة
- ثقافة داعمة للأداء المتميز

أمن قضائي داعم لجذب الاستثمار ورفع التصنيف الائتماني للبحرين

- أمن قضائي داعم للاستثمار
- أنظمة متكاملة مع الجهات الداعمة للاستثمار

خامساً: استراتيجية التدريب القضائي

أ- خطة التدريب القضائي المستمر

في إطار الجهود الرامية لتطوير الجهاز القضائي بمملكة البحرين وانسجاما مع تطلعات المجلس الأعلى للقضاء في تنمية الكوادر القضائية عبر تأهيل وتوطين كفاءة السادة القضاة لتعزيز ثقة الناس بالقضاء والأحكام القضائية ، وتماشيا مع الخطة الاستراتيجية للسلطة القضائية ٢٠٢٠ التي تهدف إلى تحقيق قضاء كفؤ ، سريع ومستجيب لاحتياجات المجتمع ومواكب لتطوره ، وكذلك تحقيق أمن قضائي داعم لجذب الاستثمار، فقد أصدر المجلس الأعلى للقضاء القرار رقم ٢١ لسنة ٢٠١٥ بتشكيل لجنة تصميم وتنفيذ ومتابعة برامج التدريب القضائية المختصة بإعداد خطة التدريب المستمر للقضاة العاملين وإعداد برامجه ، والتنسيق مع المعاهد المختصة نوعيا بالتدريب القضائي لإعداد ورش العمل إضافة للتنسيق مع خبراء التدريب في شتى المجالات التي من شأنها تعزيز الكفاءة .

وفي سبيل تحقيق المهمة المنوطة بها وإعداد خطة التدريب المستمر للعام (٢٠١٥-٢٠١٦) وفق رؤية مدروسة وشاملة ، فقد تم رصد الحاجات التدريبية للسادة القضاة ، عبر دراسة الخطة الاستراتيجية للسلطة القضائية ، وإجراء استبانة بخصوص الاحتياجات التدريبية للسادة القضاة ، والوقوف على المآخذ القضائية الواردة في تقارير التفتيش القضائي والشكاوى ورصد ومتابعة وسائل التواصل الاجتماعي ، بالإضافة إلى اعتماد القدرات والمهارات التي تتماشى مع مشروع قضاة المستقبل .

أهم تحديات بيئة العمل القضائي :

١. نطاق التحضير لجلسة المحاكمة بشكل فاعل ومستمر .
٢. متابعة تنفيذ قرارات المحكمة مع الطاقم الإداري المعني .

٣. توظيف مهارات إدارة الجلسة بطريقة فاعلة .

٤. تنظيم الوقت أو إدارته بشكل صحيح .

٥. متابعة التعديلات والقوانين المستجدة .

– المهارات الأساسية المعتمدة في خطه التدريب القضائي :

١. مهارات المعرفة القانونية.

٢. مهارات إدارة الجلسة.

٣. مهارات التحضير للجلسة.

٤. مهارات استعمال التكنولوجيا.

و انطلاقا من غاية المجلس الأعلى للقضاء في الارتقاء بكفاءة أداء السادة القضاة ، و زياده انتاجيتهم مع سرعة حسم القضايا المنظورة وصولا الى قضاء ناجز ، يتماشى مع خطه التدريب القضائي المستمر للعام ٢٠١٥–٢٠١٦ في المجالات التدريبية التالية:

١. مجال المهارات

٢. مجال التطبيقات المثلى للمعايير الدولية.

٣. مجال المستجدات القانونية.

١. مجال المهارات

- مهارة إدارة الوقت
- مهام الإدارة (إدارة العمل)
- مهارة القيادة
- مهارة الثقة بالنفس
- مهارة الحسم
- مهارة الاتصال والتواصل
- مهارة القراءة السريعة
- مهارة استعمال التكنولوجيا

٢. مجال التطبيقات المثلى للمعايير الدولية

سيتم التدريب في هذا المجال بالشراكة مع :

- معهد الدراسات القضائية والقانونية

- معايير الأمم المتحدة في مجال منع الجريمة وإدارة العدالة الجنائية
- مستحدثات العمل القضائي في العالم (إدارة الدعوى العمالية)
- مستحدثات العمل القضائي الجنائي (جرائم الإرهاب)

- معهد البحرين للدراسات المصرفية
  - البنوك الإسلامية
  - التأمين
  - طريقة احتساب الفوائد
- مكتب الأمم المتحدة لمكافحة المخدرات والجريمة
  - دراسة وتطوير موقف الطفل من العدالة الجنائية
  - دراسة واقتراح تطوير سبل العدالة التصالحية أو التعويضية أو الاتفاقية وما يرتبط بها من التوسع في بدائل الإجراءات والعقوبات الاحتجازية
  - الجريمة الإلكترونية أو المعلوماتية والدليل الرقمي
  - مستحدثات التعامل الإجرامي في الجريمة المنظمة وجرائم الارهاب وغيرها من صور الجريمة العابرة للحدود.

٣. المستجدات القانونية البحرينية

- متابعة أحدث التشريعات التي صدرت وإعداد ورش عمل وحلقات نقاشية لمناقشة القوانين الجديدة والتعديلات القانونية .
- التعرف على اتجاهات المحاكم في تطبيق القوانين أو التعديلات عليها توصلا لخلق نوع من الانسجام والتوافق بين آراء القضاة .

ب- خطة تدريب قضاة المستقبل

جاء مشروع قضاة المستقبل كهدف أساسي من أجل تطوير المنظومة القضائية بشكل عام وغيرها من الأهداف التي تعتبر نقطة تحول يطمح لتحقيقها مشروع قضاة المستقبل الذي سيخرج كوادر متميزة ذات شخصيات وكفاءات عالية ترسخ قواعد الاستقلالية وتطبق العدالة حيث لا يصل إلى منصة القضاء إلا الأجدر لهذا المنصب.

وحيث تم الانتهاء من المرحلة الأولى بنجاح ، وبعد خوض كافة جولاتها وامتحاناتها التي أسفرت عن تأهل ١٢ مشارك ، ليخوضوا المراحل التالية حتى الوصول أخيراً لمرحلة التقييم النهائي و عرض أسماء المتأهلين الناجحين على المجلس الأعلى للقضاء لاستكمال تعيينهم للعمل كقضاة .

مشروع قضاة المستقبل

JUDGES OF THE FUTURE PROJECT
2014

مرحلة التدريب النظري والعملي

- صمم البرنامج التدريبي لقضاة المستقبل ٢٠١٤ من قبل فريق تصميم التدريب القضائي بالتعاون مع المعهد الهولندي للتدريب القضائي وبالتنسيق مع جمعية المحامين الأمريكية .

أفراد البرنامج التدريبي :

- المشرفون : قضاة يتولون الإشراف على عدد من المتدربين ، وهم المسؤولون عن إعداد التقارير عن المتدرب وإعداد التقييم النهائي للمرحلة الأساسية والتكميلية .
- المدربون : أ. القضاة الذين يتولون التدريب العملي في المحاكم .

  ب . القضاة الذين يتولون التدريب العملي في المحكمة الصورية في معهد الدراسات القضائية والقانونية .
- المحاضرون : القضاة والخبراء الخارجيون الذين يتولون التدريب النظري في محاضرات وورشات العمل .
- المتدربون : الأفراد المترشحون للتعيين بعد اجتياز البرنامج التدريبي (المتأهلين)

جوهر البرنامج التدريبي :

- داخل المحاكم : حيث يتلقى المتدرب القدر اللازم من التدريب الذي يكسب الخبرة والمهارة في مواجهة العمل القضائي مما لا يمكن تعلمه من المحاضرات وورش العمل فقط .
- في المعهد القضائي : عن طريق ورش عمل ومحاضرات تفاعلية
- البحث العلمي القانوني : من خلال إعداد المتدربين للبحوث القانونية القصيرة

مرحلة التدريب النظري والعملي

مراحل التدريب :

١. المرحلة التمهيدية
٢. المرحلة الأساسية
٣. المرحلة التكميلية

١. **المرحلة التمهيدية** : هي أولى مراحل البرنامج التدريبي ، وهي مرحلة موحدة يدخلها كافة المتدربين بغض النظر عن مستوى الخبرة أو المعرفة القانونية التي يتحلى بها أي منهم . ومدة هذه المرحلة هي شهر واحد . وسيتم التدريب في المرحلة التمهيدية عن طريق :

أ. الزيارات الميدانية للمحاكم .

ب. محاضرات وورش عمل في معهد الدراسات القضائية والقانونية .

- **التقييم**، هذه المرحلة لا تحتوي على تقييم للمتدربين كونها مرحلة تحضيرية يتم فيها تهيئة وتحضير المتدربين للبرنامج الأساسي للتدريب، وسيكون هناك اجتماع للنقاش حول الاستفادة والتساؤلات التي تدور في اذهان المتدربين، والعقبات والمشاكل و التساؤلات والاختلاف بين الورش والواقع الذي شاهده المتدرب، وسيقوم المتدرب بإعداد تقرير عن الزيارات التي قام بها وفائدتها.

وفي آخر هذه المرحلة سيقوم المشرفين بمناقشة التقرير مع المتدربين و التأكد من استعدادهم للمرحلة الأساسية.

مرحلة التدريب النظري والعملي

٣. المرحلة الأساسية

مجالات العمل في المرحلة الأساسية :

تحضير الجلسة	صياغة الحكم	إدارة الجلسة	البت في الطلبات	المداولة	تنمية المعرفة القانونية

تنقسم المرحلة الأساسية إلى قسمين يمر المتدرب بهما تباعاً :

أ. القسم المدني

ب. القسم الجنائي

مرحلة التدريب النظري والعملي

٣. المرحلة التكميلية : تشمل هذه المرحلة المتدربين حديثي التخرج والمتدربين من ذوي الخبرة ممن لم يجتازوا المرحلة الأساسية .

التقارير والتقييم :

سيتخلل برنامج التدريب الأساسي لقضاة المستقبل إعداد تقارير وتقييم كالتالي:

- تقارير منتظمة كل أسبوعين تبدأ من المرحلة الأساسية
- تقييم في نهاية المرحلة الأساسية
- تقييم آخر في نهاية المرحلة التكميلية
- رفع نتائج التدريب إلى المجلس الأعلى للقضاء.

التقارير في المرحلة الأساسية

تقارير منتظمة تعد من قبل المدربين ترفق في ملف المتدرب بدءاً من (المرحلة الأساسية) تعد كل إسبوعين أو كل شهر حسب دور الانعقاد لكل محكمة.

التقييم في المرحلة الأساسية

- سيكون هناك تقييم في نهاية المرحلة الأساسية ينقسم إلى قسمين الأول مرتبط بتقارير التدريب ويجب أن يجتازه المتدرب حتى يتأهل من دخول امتحان المحكمة الصورية.
- سيعد المشرفون القسم الأول من التقييم بناء على تقارير المدربين المرفقة في ملفات المتدربين.
- نتائج هذا التقييم سترفع إلى المجلس الأعلى للقضاء.

التقييم في المرحلة التكميلية

- ستحدد نتيجة التقييم في آخر المرحلة الاساسية من يتعين في سلك القضاء ومن سيواصل التدريب بالانتقال للمرحلة التكميلية.
- ستكون هذه المرحلة فرصة ثانية للذين لم يجتازوا المرحلة الأساسية والاستكمال المدة القانونية لحديثي التخرج
- سيكون هناك تقييم آخر في نهاية المرحلة التكميلية.
- نتائج هذا التقييم في المرحلتين الأساسية والتكميلية سترفع إلى المجلس الأعلى للقضاء

الباب الثاني

الفصل الأول
منجزات المجلس الأعلى للقضاء
أولاً : منجزات المجلس الأعلى للقضاء خلال ٤٦٠ يوماً

أ. إنشاء الأمانة العامة للمجلس الأعلى للقضاء :

استنادا للمادة (٧٣) من المرسوم بقانون رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠٢بإصدار قانون السلطة القضائية ، فقد تبنى المجلس الاعلى للقضاء تفعيل المادة المذكورة وذلك من خلال أنشاء أمانة عامة يحتوي هيكلها التنظيمي على :

١. إدارة الموارد البشرية والمالية .
٢. إدارة الشئون القانونية .
٣. إدارة شئون القضاة .
٤. قسم نظم المعلومات .
٥. قسم العلاقات العامة وشئون المنظمات الدولية .

ب. نقل موازنة المجلس الأعلى للقضاء من وزارة العدل إلى المجلس الأعلى للقضاء.

ت. إنشاء مكتب خدمات المتقاضين : الذي يهدف إلى تيسير وتسهيل طريق الوصول إلى العدالة عبر تقديم المساعدة القانونية المتخصصة وتوجيه وإرشاد المتقاضين وبيان حقوقهم ومسئولياتهم القانونية في مختلف مراحل الدعوى وتقديم مختلف الخدمات القضائيةبالإضافة إلى رصد أهم المشاكل التي تعترض طريق المتقاضين والتعرف على ملاحظاتهم وتلقي شكاواهم .

ج. الاطلاع على التجارب الدولية حول أفضل الممارسات للعمل القضائي :

١. استقدام خبراء دوليين من أجل المشاركة في تطوير المنظومة القضائية .
٢. تم إرسال وفد قضائي إلى هولندا من أجل تصميم منهج التدريب الأساسي لمشروع قضاة المستقبل
٣. استقدام خبراء دوليين من هولندا للمشاركة مع أعضاء لجنة التدريب القضائي في صياغة استراتيجية التدريب القضائي (بعيدة المدى).
٤. استقدام خبراء دوليين من أجل تطوير إدارة التفتيش القضائي.

د . دراسة وتحليل أسباب القضايا القديمة والموقوفة من خلال (مجموعة من الباحثين القانونيين التابعين للمجلس الأعلى للقضاء)

ز. إعداد استراتيجية الارتقاء بالسلطة القضائية ٢٠٢٠

تبنى المجلس الأعلى للقضاء ترجمة تطلعاته، من خلال إعداد استراتيجية الارتقاء بالسلطة القضائية مع أفق ٢٠٢٠، لتعكس تطلعات القيادة الرشيدة والمجلس الأعلى للقضاء في العمل على تقوية البناء المؤسسي للسلطة القضائية بشكل متكامل، وتعزيز ثقة المجتمع في النظام القضائي تحقيقا لرؤية المجلس الأعلى للقضاء في التميز، من خلال تطبيق سلطة القانون بما يضمن الأمن القضائي للمجتمع، وحسن سير العدالة وما يواكبها من أنظمة قضائية كفؤة.

هـ. الشراكات الاستراتيجية :

أ. تعزيز مبدأ الشراكة والتعاون مع الجهات الحكومية وغير الحكومية، حيث تم :

- توقيع مذكرة تفاهم مع المجلس الأعلى للمرأة.
- توقيع مذكرة تفاهم مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان.
- توقيع مذكرة تفاهم مع هيئة الحكومة الإلكترونية.
- عقد لقاءات تنسيقية مع معهد الإدارة العامة.
- التعاون مع المعهد الهولندي للتدريب القضائي.
- التعاون مع معهد الدراسات القضائية والقانونية.
- تعزيز المشاركات في مجال العمل القضائي لدول مجلس التعاون الخليجي.

ن. الموقع الإلكتروني للمجلس الأعلى للقضاء :

تماشيا مع الخطة الاستراتيجية للمجلس الأعلى للقضاء، تم تدشين الموقع الإلكتروني للمجلس الأعلى للقضاء الذي يهدف إلى:

أ. التعريف بأهمية ودور السلطة القضائية.

٢. توفير أهم الأحكام القضائية للاطلاع عليها والاستفادة منها.

٣. نشر وتوعية العامة بالثقافة القضائية.

٤. عرض لأخبار ومشاريع وأنشطة المجلس الاعلى للقضاء.

٥. عرض للخدمات التي سيقدمها المجلس الأعلى للقضاء.

٦. الاطلاع على قانون الكشف عن الذمة المالية.

و) المشروع الوطني لقضاة المستقبل ٢٠١٤ : قام المجلس الأعلى للقضاء بإطلاق مشروع قضاة المستقبل ٢٠١٤ كمبادرة غير مسبوقة ، حيث يهدف البرنامج إلى استقطاب ورعاية الباحثين القانونيين والمشتغلين بالأعمال القانونية بالمؤسسات الحكومية والخاصة والخريجين من كليات الحقوق لعام (٢٠١٢-٢٠١٣) من كلا الجنسين وإعدادهم وفق أسس ومعايير شفافة وموضوعية ومعلنة ليتمتعوا بأعلى درجات الكفاءة القانونية والمهنية بالإضافة إلى المهارات اللازمة والمعرفة والثقافة ليصبحوا مرشحين مناسبين لتولي تلك الوظائف.

أهداف مشروع قضاة المستقبل ٢٠١٤

١. استقطاب الكفاءات القانونية، من اجل إعدادهم لتولي الوظائف القضائية وفق أسس ومعايير شفافة وموضوعية وإعدادهم ليكونوا قضاة يتمتعون بأعلى درجات الكفاءة القانونية والمهنية.

٢. تطوير المنظومة القضائية بشكل عام، ورفد الجهاز القضائي بكفاءات مؤهلة ومتميزة من خلال تطبيق أعلى المعايير الدولية في اختيار القضاة.

٣. تطوير البيئة القضائية باعتبارها أساسا في حماية التنمية الاقتصادية وعامل جذب للاستثمارات.

٤. تعزيز ثقة العامة في النظام القضائي.

٥. زيادة عدد القضاة سيسهم في سرعة الفصل في الدعاوى وبالتالي إنهاء القضاة للقضايا الخاصة بالسنة القضائية في السنة ذاتها، وعدم ترحيل القضايا إلى العام القادم.

معايير اختيار قضاة المستقبل ٢٠١٤ تستند رؤية المجلس الأعلى للقضاء بشأن التعيينات القضائية على أساس الكفاءة والقدرة، وذلك يتطلب وضع معايير واضحة للكفاءات من أجل اختيار قضاة المستقبل.

لقد تم اعتماد معايير اختيار قضاة المستقبل تماشياً مع قائمة الكفاءات المعتمدة من قبل المنظمة الدولية للتدريب القضائي.

أنواع القدرات والكفاءات المطلوبة لقضاة المستقبل

- القدرات القانونية
- قدرات الفهم والتعامل بنزاهة
- قدرات السلطة والاتصالات
- القدرات الفكرية والتحليلية
- قدرات ومهارات القيادة
- قدرات الكفاءة في الأداء

عناصر القدرات والكفاءات

القدرات القانونية

- المعرفة الملائمة للقانون والمبادئ التي يرتكز عليها
- القدرة على اكتساب المعرفة القانونية
- القدرة على فهم المسائل القانونية والواقعية المتعددة
- تقييم وتطبيق المبادئ القانونية على وقائع القضية

قدرات الفهم والتعامل بنزاهة

- القدرة على فهم الآخر بتنوع المجتمعات وفهم الاحتياجات المختلفة.
- الالتزام بالعدالة والاستقلالية.
- الصبر والقدرة على الاستماع.
- القدرة على إتباع القوانين والإرشادات.
- القدرة على المرونة، حتى في الظروف الصعبة.

قدرات السلطة والاتصالات

- القدرة على شرح الإجراء و القرار بوضوح (شفهياً وكتابياً)
- القدرة على إلهام الاحترام والثقة
- القدرة على الحفاظ على السلطة عند مواجهة التحدي
- مهارات الاتصال بما في ذلك إصدار الأوامر وقوة البيان
- التنبه إلى رد الفعل المحتمل من وسائل الإعلام ، دون التأثر بها

القدرات الفكرية والتحليلية

- القدرة على استيعاب وتحليل المعلومات بسرعة
- العقل المنطقي وربط الأمور ذات الصلة
- القدرة على التركيز والاستيعاب
- القدرة على تنظيم وتقييم الحقائق
- القدرة على تلخيص المعلومات بوضوح (شفهياً وكتابياً)

قدرات ومهارات القيادة

- نزاهة واستقلالية التفكير
- القدرة على اتخاذ الحكم السليم و الالتزام بالحيادية
- الثقة بالنفس والفطرة السليمة
- القدرة على الحسم في القرار
- التركيز على الموضوعية
- الالتزام
- ضبط النفس
- القدرة على إظهار المرونة والاستجابة للتغيير بإيجابية

قدرات الكفاءة في الأداء

- القدرة على العمل بسرعة وتحت ضغط العمل
- القدرة على تنظيم الوقت بشكل فعال واتخاذ القرار على وجه السرعة
- القدرة على العمل بشكل بناء مع الآخرين
- الالتزام بالوقت
- لديه المهارات الأساسية في تكنولوجيا المعلومات، والاستعداد لتطوير هذه المهارات
- القدرة والرغبة في التعلم والتطوير مهنيا

افتتاح مكتب استلام الطلبات لمشروع قضاة المستقبل٢٠١٤

حفل تدشين مشروع قضاة المستقبل ٢٠١٤

مشروع قضاة المستقبل ٢٠١٤

اللجنة العليا لمشروع قضاة المستقبل

المترشحين لمشروع قضاة المستقبل ٢٠١٤
أثناء تقديم امتحان القدرات القانونية

المستشار سالم بن محمد الكواري يستقبل رئيس وأعضاء هيئة فحص إقرارات الذمة المالية

بناءً على القانون رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٠ بشأن الكشف عن الذمة المالية، ومرسوم رقم (٨٢) لسنة ٢٠١٢ بإصدار اللائحة التنفيذية بشأن الكشف عن الذمة المالية تم إنشاء هيئة فحص إقرارات الذمة المالية.

وتتكون الهيئة من :

- مكتب رئيس الهيئة
- قسم التحقيق والشكاوى
- قسم ضبط الوثائق
- قسم البحث والمتابعة

ثانيا: أهم قرارات تنظيم العمل القضائي :

١	قرار رقم (٥٧) لسنة ٢٠١٣م بشأن تجزئة دوائر المحكمة الكبرى المدنية الثالثة والرابعة والاختصاص النوعي والقيمي للقاضي المنفرد.
٢	انعقاد المحاكم الصغرى الجنائية و محاكم الإجراءات الشرعية في الفترة المسائية ، حيث صدر القرار رقم (٥٩) لسنة ٢٠١٣م بشأن تحديد ميعاد انعقاد دوائر المحاكم الصغرى الجنائية في الفترة المسائية ، و القرار رقم (٧٩) لسنة ٢٠١٣م بشأن انعقاد الدائرة الثالثة بالمحكمة الصغرى الجنائية في الفترة المسائية ابتداء من ٢ فبراير ٢٠١٤م، و القرار رقم (٣٩) لسنة ٢٠١٤م بشأن انعقاد الدائرة الرابعة بالمحكمة الصغرى الجنائية في الفترة المسائية.
٣	إنشاء مقار محاكم في الإدارة العامة للمرور ، وفي هذا الشأن صدر القرار رقم (٥) لسنة ٢٠١٤م بشأن إنشاء دائرة جديدة بالمحكمة الصغرى الجنائية، و القرار رقم (١١) لسنة ٢٠١٤م بشأن إنشاء دائرة جديدة بالمحكمة الصغرى الجنائية المختصة بنظر قضايا المرور، و القرار رقم (٢٢) لسنة ٢٠١٤م بشأن إنشاء محكمة جنائية صغرى بالإدارة العامة للمرور.
٤	إنشاء دوائر جديدة بالمحكمة الصغرى المدنية ، حيث صدر القرار رقم (٢١) لسنة ٢٠١٤م بشأن إعادة تشكيل المحاكم (المحاكم الصغرى ٩ و ١٠).

٥	قرار رقم (٢٧) لسنة ٢٠١٤م بشأن تشكيل لجنة للنظر في المعوقات والمشاكل المتعلقة بتقارير الخبراء في المحاكم كافة.
٦	قرار رقم (٢٤) لسنة ٢٠١٥ م بشأن إنشاء دائرة جديدة بمحكمة التنفيذ (محكمة التنفيذ السادسة).
٧	تدشين مكتب لتنفيذ الأحكام الجنائية بمبنى وزارة العدل والشئون الإسلامية والأوقاف لتسهيل عملية تنفيذ الأحكام الصادرة من تلك المحاكم بدلا من الانتقال فيما بين مبنى وزارة العدل ومبنى النيابة العامة
٨	استحداث قسم تابع لإدارة الشئون القانونية في الأمانة العامة (قسم حقوق الإنسان).
٩	افتتاح محاكم الإجراءات الشرعية في الفترة المسائية.
١٠	قرار رقم (١٦) لسنة ٢٠١٤م بشأن تجديد أوامر الحبس الاحتياطي بالنسبة إلى المحاكم الصغرى في الفترة المسائية طوال أيام الاسبوع عدا يومي الجمعة والسبت.
١١	تشكيل أول محكمة تمييز تعنى بالإجراءات الشرعية .

أولا : إحصائية عمل المحاكم

عمل المحاكم المدنية في العام القضائي ٢٠١٢/٢٠١٣

المحاكم المدنية				
	القضايا الجديدة	مجموع القضايا المتداولة	القضايا المحسومة	نسبة الحسم
الصغرى المدنية	١١٣٢٢	٢٢٥٥٨	٩٢٥٥	٤١,٠٣٪
الكبرى المدنية	٣٠٠١	٧٦٤٦	٢٩٢٤	٣٨,٢٤٪
الصغرى العمالية	٧٧	٣٣٦٩	١١٧٨	٣٤,٩٧٪
الكبرى العمالية	١٢١٢ (محالة داخلة)	١٣٣٥	٦٥٤	٤٨,٩٩٪
الأمور المستعجلة	١٧٠٦	٢٠٦٧	١٥٥٩	٧٧,٣٦٪
الاستئناف الكبرى المدنية	١٧٦٦	٤١٨٩	٢١٩٦	٥٢,٤٢٪
الاستئناف العليا المدنية	٩٣٤	٢١٨٠	٩٣٥	٤٢,٨٩٪
المجموع	٢٠٠١٨	٤٣٣٤٤	١٨٧٠١	٤٣,١٤٪

عمل المحاكم المدنية في العام القضائي ٢٠١٣/٢٠١٤

المحاكم المدنية				
	القضايا الجديدة	مجموع القضايا المتداولة	القضايا المحسومة	نسبة الحسم
الصغرى المدنية	١٤٣١٢	٢٨٣٠٦	١٢٠٠٢	٤٢,٤٪
الكبرى المدنية	١٨٩٧	٨٠٠٤	٣٠٧٦	٣٨,٤٣٪
الصغرى العمالية	٣	١٩٢٥	٩٠١	٤٦,٨١٪
الكبرى العمالية	١٨٢٥ (محالة داخلة)	٢٥٨٣	٩١٠	٣٥,٢٣٪
الأمور المستعجلة	١٨١٩	٢٣٨٧	١٩٥٦	٨١,٩٤٪
الاستئناف الكبرى المدنية	٢٢٠٠	٤٤٤٩	٢٥٥٧	٥٧,٤٧٪
الاستئناف العليا المدنية	١٤٠٧	٢٧٨٦	٩٦٢	٣٤,٥٣٪
المجموع	٢٣٤٦٣	٥٠٤٤٠	٢٢٣٦٤	٤٤,٣٣٪

عمل محاكم التنفيذ في العام القضائي
٢٠١٢/٢٠١٣

التنفيذ	القضايا الجديدة	مجموع القضايا المتداولة	القضايا المحسومة	نسبة الحسم
	١١٩١٢	٥٤٠٣٠	٩٧٠٥	٪١٧,٩٦

عمل محاكم التنفيذ في العام القضائي
٢٠١٣/٢٠١٤

التنفيذ	القضايا الجديدة	مجموع القضايا المتداولة	القضايا المحسومة	نسبة الحسم
	١٢٧٠٧	٥٨٧٩١	١٠١٠٤	٪١٧,١٩

عمل المحاكم الجنائية في العام القضائي ٢٠١٢/٢٠١٣

المحاكم الجنائية				
	القضايا الجديدة	مجموع القضايا المتداولة	القضايا المحسومة	نسبة الحسم
الصغرى الجنائية	١٣٠١٨	٢٤٨٧٠	١٤٨٦٣	٪٥٩,٧٦
الكبرى الجنائية	٣٢٤٦	٥١٩٥	٣٦٦٠	٪٧٠,٤٥
الاستئناف العليا الجنائية	٥٩٥	١٢٢٠	٩٠٤	٪٧٤,٠٩
المجموع	١٦٨٥٩	٣١٢٨٥	١٩٤٢٧	٪٦٢,٠٩

عمل المحاكم الجنائية في العام القضائي ٢٠١٣/٢٠١٤

المحاكم الجنائية				
	القضايا الجديدة	مجموع القضايا المتداولة	القضايا المحسومة	نسبة الحسم
الصغرى الجنائية	١٢٩٧٦	٢٧١٧٩	١٤٤٩٧	٥٣,٣٣٪
الكبرى الجنائية	٣١٣٨	٥٤٩٦	٣٧٥٠	٦٨,٢٣٪
الاستئناف العليا الجنائية	١١٩١	١٥٦٤	١٠٨٤	٦٩,٣٪
المجموع	١٧٣٠٥	٣٤٢٣٩	١٩٣٣١	٥٦,٤٥٪

عمل المحاكم الشرعية في العام القضائي ٢٠١٢/٢٠١٣

المحاكم الشرعية				
	القضايا الجديدة	مجموع القضايا المتداولة	القضايا المحسومة	نسبة الحسم
الصغرى الشرعية السنية	١٦٤٧	٢٣٠٩	١٦٥١	٧١,٥٪
الكبرى الشرعية السنية	١٣٦٤	١٨٢٢	١٢٠٣	٦٦,٣٪
الاستئناف الكبرى الشرعية السنية	٤٢١	٦٩٣	٤٠٢	٥٨,١٪
الاستئناف العليا الشرعية السنية	١٣٤	٢٧٣	١٧٩	٦٥,٥٧٪
الصغرى الشرعية الجعفرية	٨٥٢	١٢٧٨	٨٧٢	٦٨,٢٣٪
الكبرى الشرعية الجعفرية	٩١٢	١٣٨٦	٧٣٧	٥٣,١٧٪
الاستئناف الكبرى الشرعية الجعفرية	١٤١	٢٧٣	١٣٨	٥٠,٥٥٪
الاستئناف العليا الشرعية الجعفرية	٧٣	١٥٠	١٣٨	٥٨٪
المجموع	٥٥٤٤	٨١٨٤	٥٢٦٩	٦٤,٣٨٪

عمل المحاكم الشرعية في العام القضائي ٢٠١٣/٢٠١٤

المحاكم الشرعية				
	القضايا الجديدة	مجموع القضايا المتداولة	القضايا المحسومة	نسبة الحسم
الصغرى الشرعية السنية	١٨٢٥	٢٥٦٣	١٩٣٢	٧٥,٣٨٪
الكبرى الشرعية السنية	١٣٧٢	٢٠٠٢	١٣٣٢	٦٦,٥٣٪
الاستئناف الكبرى الشرعية السنية	٥٦٤	٨٧٢	٤٨٨	٥٥,٩٦٪
الاستئناف العليا الشرعية السنية	١٧٠	٢٧٥	١٦٣	٥٩,٢٧٪
الصغرى الشرعية الجعفرية	١٠٦٩	١٥٨٧	١٠٣٣	٦٥,٠٩٪
الكبرى الشرعية الجعفرية	١٠٤٠	١٦٨٥	٩٣٦	٥٥,٥٥٪
الاستئناف الكبرى الشرعية الجعفرية	١٨٦	٣٢٨	١٣٦	٤١,٤٦٪
الاستئناف العليا الشرعية الجعفرية	١٠٢	١٧٢	٩٢	٥٣,٤٩٪
المجموع	٦٣٢٨	٩٤٨٤	٦١١٢	٦٤,٤٤٪

عمل محاكم التمييز في العام القضائي
٢٠١٢/٢٠١٣

محاكم التمييز				
	القضايا الجديدة	مجموع القضايا المتداولة	القضايا المحسومة	نسبة الحسم
تمييز مدني	٦٣٧	٢٥٤٢	٤٠٧	٪١٦,٠١
تمييز جنائي	٤٣٥	٦٦١	١٩٥	٪٢٩,٥
تمييز شرعي	١	٦	٠	–
تمييز آخر	٣١٤	٣٩٨	٦٧	٪١٦,٨٣
المجموع	١٣٨٧	٣٩٨	٦٦٩	٪١٨,٥٤

عمل محاكم التمييز في العام القضائي
٢٠١٣/٢٠١٤

محاكم التمييز				
	القضايا الجديدة	مجموع القضايا المتداولة	القضايا المحسومة	نسبة الحسم
تمييز مدني	٧٦٤	٣٤٥٧	٨٥٥	٢٤,٧٥٪
تمييز جنائي	٤٠٨	٨٧٩	٣٩٣	٤٤,٧١٪
تمييز شرعي	٠	٤	٠	–
تمييز آخر	٢٤٨	٧٠٤	٩٤	١٣,١٥٪
المجموع	١٤٢٠	٥٠٤٤	١٣٤٢	٢٦,٦٪

ثانيا : تحليل إحصائيات عمل المحاكم

تحليل القضايا المدنية

في الجدول رقم (١) يبين عدد من القضايا التي تم الفصل فيها (مصنفة حسب نوع القضية) في السنة القضائية ٢٠١٣-٢٠١٤.

يجري هذا التحليل من القضايا المدنية على المستوى العام أو على مستوى أنواع القضايا الفردية ، استنادا إلى مجموع عدد القضايا التي تمت معالجتها من: الكبرى المدنية ١٠ – الكبرى المدنية ٩ – الكبرى المدنية ٨ – الكبرى المدنية ٧ – الصغرى المدنية ١٠ – الصغرى المدنية ٩ – الكبرى العمالية المدنية – الكبرى العمالية ٢ – الكبرى العمالية ١ – الكبرى المدنية ٦ – الكبرى المدنية ٥ – الصغرى المدنية ٨– الصغرى المدنية ٧ – الصغرى العمالية ٣ – الصغرى العمالية ٢ – الصغرى العمالية ١ – الصغرى المدنية ٦ – الصغرى المدنية ٥– الصغرى المدنية ٤ – الصغرى المدنية ٣ – الصغرى المدنية ٢ – الصغرى المدنية ١ – الكبرى المدنية ٤ – الكبرى المدنية ٣الكبرى المدنية ٢ – الكبرى المدنية ١ .

أنـــواع القضـــايا	مجموع	٠-٥ أشهر	٥-١٢ أشهر	١-٢ سنوات	٪ من إجمالي الفصل ٠-٥ أشهر	٪ من إجمالي الفصل ٥-١٢ أشهر	٪ من إجمالي الفصل ١-٢ سنوات
الديون	٥٤٥٠	١٨٦٠	٢٦٤٨	٥٧٤	٪٣٤	٪٤٩	٪١١
المدنية المتنوعة	٢٦٣	٤٨	٦٢	٤٣	٪١٨	٪٢٤	٪١٦
إصدار الوثائق الرسمية	٤١٠	٢٧٠	٨٢	٣٧	٪٦٦	٪٢٠	٪٩
تعويض من سوء المعاملة أو الإهمال أو الخطأ	٧١	١	١٤	٢٥	٪١	٪٢٠	٪٣٥
عقود الإيجار في المنازعات	٩٠٠	٢٤١	٣٤٦	٢٠٩	٪٢٧	٪٣٨	٪٢٣
المواريث	٢٨٦	٨٩	٤٦	٤٠	٪٣١	٪٤٤	٪١٤
الانشاءات المنازعات	٧	٣	٠	٠	٪٤٣	٪٠	٪٠
تعديل أو تغيير في الوثائق الرسمية	٥٥٦	١٧٧	١٦٨	١٣٩	٪٣٢	٪٣٠	٪٢٥
التعويض عن حوادث السيارات	٢٧٧	٢١	٨٢	٨٠	٪٨	٪٣٠	٪٢٩
المنازعات العمالية	١٥١٥	٥٥٢	٥٦٦	٣٣٢	٪٣٦	٪٣٧	٪٢٢
المنازعات الادارية	٧	١	٥	١	٪١٤	٪٧١	٪١٤
المنازعات الأخرى	٧٥	١٧	٣٠	٢٦	٪٢٣	٪٤٠	٪٣٥
المنازعات التجارية	٦٩	٧	٢٥	١٨	٪١٠	٪٣٦	٪٢٦
المنازعات العقارية	٣٢٠	٩٥	٥٧	٥٩	٪٣٠	٪١٨	٪١٨
التدابير الوقائية المؤقتة	١٤١	٣٥	٧٧	٢١	٪٢٥	٪٥٥	٪١٥
الأحوال الشخصية لغير المسلمين	١١	٥	٢	٤	٪٤٥	٪١٨	٪٣٦
الإفلاس	٧	٠	٠	٠	٪٠	٪٠	٪٠

يظهر في الجدول رقم (١) :

– أعلى عدد من القضايا التي تم الفصل فيها يكون في مجال : الديون، إصدار الوثائق الرسمية، المنازعات في عقود الإيجار أو التعديل أو التغيير في الوثائق الرسمية، نزاعات العمل والمنازعات العقارية

– سرعة الفصل في هذه القضايا في فترة زمنية محددة (على سبيل المثال ٥ أشهر و بين ٥ أشهر و ١ سنة، بين ١ و ٢ سنتين).

النسبة المئوية للقضايا التي تم الفصل فيها (خلال سنة أو سنتين من إجمالي عدد القضايا التي تم الفصل فيها) ٢٠١٣-٢٠١٤

ما يمكن استنتاجه من الشكل (١) أن أقصر اجراءات المحاكمة (النسبة المئوية للقضايا التي تم الفصل فيها خلال سنة واحدة) في مجال: إصدار الوثائق الرسمية – التعديل أو التغيير في الوثائق الرسمية – قضايا الميراث – قضايا غير المسلمين – قضايا الاحوال الشخصية والمنازعات المتعلقة بعقود الايجار. بما أن القضايا التي تستغرق وقت أطول كانت في مجال: تعويض عن الاعتداء او الخطأ او الاهمال – التعويض عن حوادث السيارات و منازعات البناء و التشييد – المنازعات المدنية الأخرى – المنازعات العمالية. هذه الأنواع من القضايا تستغرق اكثر من سنتين.

في الشكلين (٢ و٣) يبين ثلاثة أنواع من القضايا ومدة الفصل (حيث ٪ من القضايا التي تم حسمها في عاما واحد).

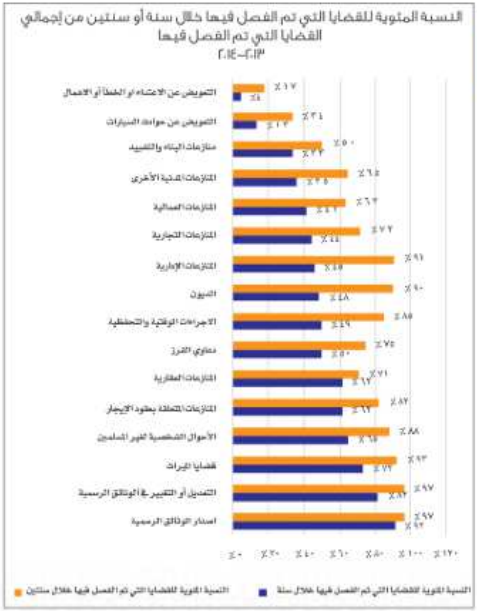

الشكل (١)

النسبة المئوية من القضايا التي تم الفصل فيها خلال سنتين
(من مجموع القضايا المحسومة)

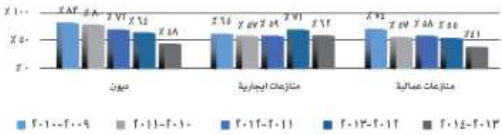

الشكل (٢)

النسبة المئوية من القضايا التي تم الفصل فيها
(٣ أنواع من القضايا) تم الفصل فيها خلال عاما واحد

النسبة المئوية من القضايا التي تم فصل فيها خلال سنتين
(من مجموع القضايا المحسومة)

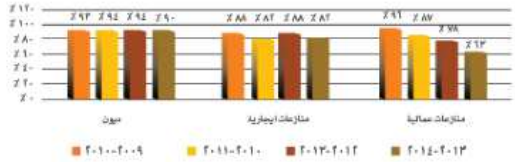

الشكل (٣)

النسبة المئوية من القضايا التي تم فصل فيها خلال ٣ سنوات

هذه الأرقام تظهر أن معظم القضايا المتعلقة بالديون يتم فصلها خلال عاما واحدا، ولكن يظهر أن هناك انخفاض في أداء المحكمة في السنوات ٢٠١٢-٢٠١٣ و ٢٠١٣-٢٠١٤. وفي السنة القضائية الأخيرة تم الفصل في حوالي ٤٨٪ فقط من قضايا الديون في سنة، في حين أن النسبة كانت ٨٣ ٪ في ٢٠٠٩-٢٠١٠. ومع ذلك، عند النظر في أرقام الأداء فيما يتعلق بنسبة الفصل في قضايا الديون خلال سنتين، هذا و ما زال في مستوى عال (حوالى ٩٠ ٪)، وفيما يتعلق بنسبة الفصل في القضايا المتعلقة بعقود الايجار خلال سنة لا تزال في نفس مستوى (بين ٧١ و ٥٧ ٪)، كما أن الغالبية العظمى من هذه أنواع القضايا يتم الفصل فيها خلال سنتين(حوالى ٨٠٪ من جميع قضايا الدين يفصل فيها خلال سنتين). النزاعات العمالية غالبا ما تزيد عن سنتين قبل أن تفصل فيها المحاكم. ففي الفترة ٢٠٠٩ – ٢٠١٠ بلغ عدد القضايا التي تم الفصل فيها كان في مستوى ٧٤٪. بينما في الفترة ٢٠١٣-٢٠١٤ انخفضت هذه النسبة الى ٤١ ٪.

إجمالي عدد القضايا التي تم الفصل فيها (الدين)

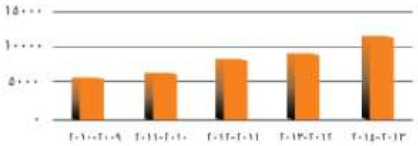

الشكل (٤)

إجمالي عدد القضايا التي تم الفصل فيها (عقود الايجار)

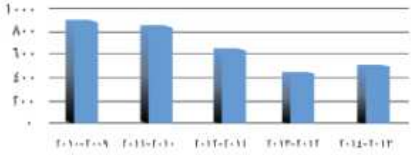

الشكل (٥)

إجمالي عدد القضايا التي تم الفصل فيها (المنازعات العمالية)

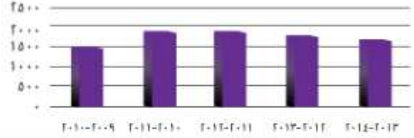

الشكل (٦)

مدة حسم القضايا المتعلقة بالديون

مدة الإجراءات يمكن تحليلها بالنظر الى توجهات الأرقام لفترات زمنية مختلفة (٠-٥ أشهر، ٥-١٢ شهرا، ١-٢ سنوات، ٢-٣ سنوات، ٣-٤ سنوات، ٥ سنوات). يوضح الشكل أدناه عدد قضايا الديون التي تم الفصل فيها في السنوات القضائية ٢٠٠٩-٢٠١٠، ٢٠١٠-٢٠١١، ٢٠١١-٢٠١٢ و ٢٠١٢-٢٠١٣ حيث أن معظم هذه القضايا قد تم الفصل فيه خلال سنة واحدة. أما بالنسبة للسنة القضائية ٢٠١٣-٢٠١٤ معظم هذه القضايا تم الفصل فيها خلال مدة ما بين سنة او سنتين، مما يعني أن متوسط مدة الفصل في هذا النوع من القضايا زاد خلال السنة القضائية الأخيرة.

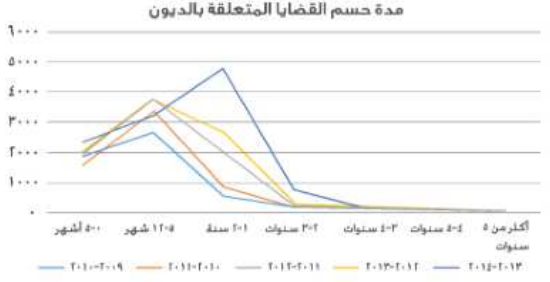

الشكل (٧)

توزيع القضايا المدنية التي تم فصلها حسب النوع

إجمالي القضايا التي تم الفصل فيها في ٢٠١٣-٢٠١٤

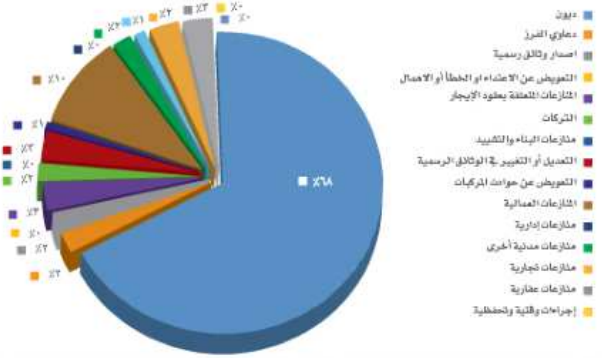

الشكل (٨)

المدة الزمنية بين استلام القضايا والفصل فيها (الاستئناف المدني)

من هذا الرسم البياني يتضح أن معظم القضايا في محاكم الاستئناف المدنية يتم الفصل فيها خلال ١٢ شهر ومقارنة عدد من القضايا التي تم الفصل فيها في الفترة بين ٠-٥ أشهر زادت في عام ٢٠١٤ بينما بلغت عدد القضايا التي تم فصلها في الفترة بين ٥-١٢ شهر خلال ٤ سنوات استقر استقرارا نسبيا. وفيما يتعلق بعدد القضايا التي تم فصلها في فترة تتراوح بين سنة و سنتان هناك تحسن ملحوظ في حسم القضايا في السنتين القضائية ٢٠١٣ و٢٠١٤.

وفيما يتعلق بمتوسط مدة حسم القضايا في محاكم الاستئناف المدني نستنتج أن الغالبية العظمى من الطعون (٧٥ ٪) قد تم فصلها في مدة سنة واحدة، وهذه المدة تتماشى مع أفضل الممارسات الدولية .

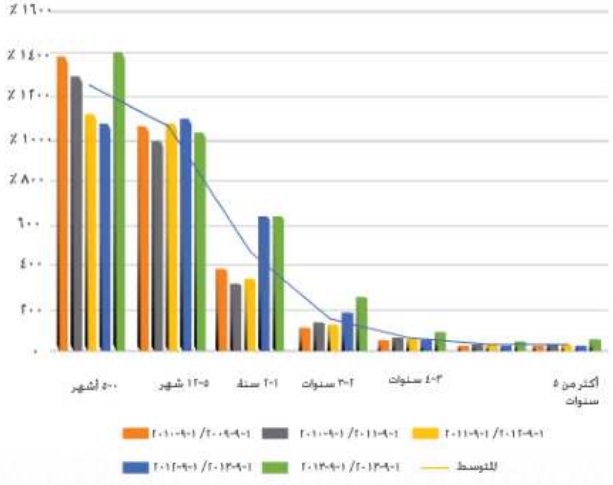

الشكل (٩)

نسبة الفصل في قضايا الاستئناف المدنية
(من متوسط القضايا التي فصلت في الفترة من ٢٠٠٩ - ٢٠١٤)

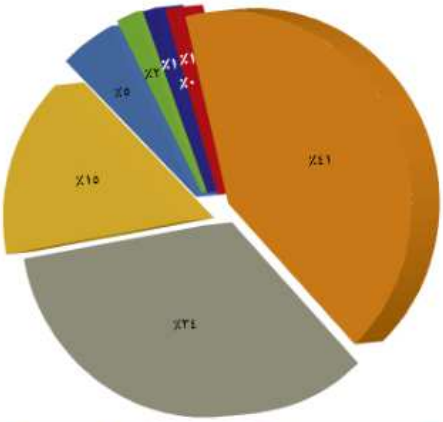

الشكل (١٠)

الفصل الثاني
مؤشرات قياس الأداء القضائي
ثانيا ، تحليل احصائيات عمل المحاكم

تحليل القضايا الجنائية

القضايا التي تم الفصل فيها في المحاكم الجنائية

في الأشكال رقم (١١، ١٢، ١٣، ١٤) بيانات الأداء من المحاكم الجنائية الصغرى والكبرى والاستئناف والاستئناف العليا، قد تم تحليلها على مدى السنوات القضائية المختلفة (٢٠٠٩ – ٢٠١٤) في نوع معين من القضايا. بالإضافة إلى ان متوسط مدة الإجراءات محسوبة على أساس متوسط عدد القضايا التي تم فصلها مقسومة على متوسط عدد الأيام التي يستغرقها نظر القضية. و نظرا لوجود العديد من الاختلافات فيما يخص القضايا بين المحاكم، فان الاحصاءات المتعلقة بمدة التقاضي يجب أن تفسر بعناية.

القضايا التي تم الفصل فيها (بدون الاستئناف)

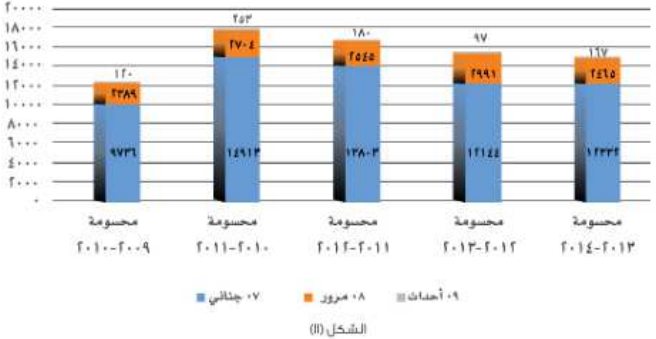

الشكل (١١)

ويبين الشكل رقم (١١) أن غالبية القضايا الجنائية تندرج تحت النوع ٧ (جنائي) و يتضح أيضا بأن هناك زيادة في عدد القضايا التي تم فصلها خاصة في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٢، خلال العامين الماضيين بلغ عدد القضايا الجنائية المفصولة (نوع ٠٧) ١٢,٠٠٠ قضية في السنة، وأن عدد القضايا المرورية التي تم فصلها يقع – في المتوسط – بين ٢,٣٠٠ و ٢,٩٠٠ قضية. أقل عدد من القضايا في المحاكم الجنائية كان في قضايا الأحداث، ففي السنة القضائية ٢٠١٣-٢٠١٤، (١٦٧) قضية قد حسمت، وهذا مؤشر إلى زيادة في عدد قضايا التي تم الفصل فيها في سنة ٢٠١٢-٢٠١٣ والتي بلغت ٩٧ قضية فقط.

متوسط مدة حسم القضايا الجنائية (باستثناء الاستئناف)

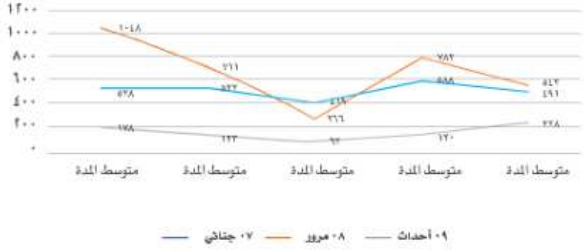

الشكل (١٢)

يوضح الشكل رقم (١٢) قضايا الأحداث والتي تستغرق أقصر مدة حسم (ما بين ٦٣ يوم إلى ٢٢٨ يوم)، يتبعها القضايا الجنائية من النوع (٠٧)، قضايا المرور يمكن أن تستغرق ٥٤٣ يوما قبل الفصل فيها ويعد ذلك مؤشرا إيجابيا فيما يتعلق بمدة الحسم في قضايا المرور فقد انخفضت من ١٠٤٨ يوما في ٢٠٠٩-٢٠١٠ إلى ٥٤٣ يوما في ٢٠١٣-٢٠١٤.

القضايا المحسومة (الكبرى الجنائية والمحكمة العليا)

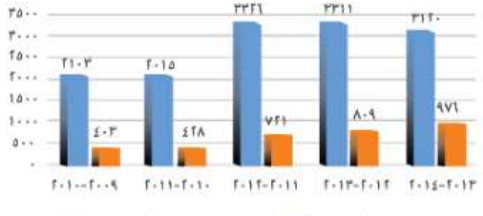

الشكل (٣)

بالمقارنة مع السنوات القضائية ٢٠٠٩-٢٠١٠ هناك اتجاه لدى محاكم الاستئناف للفصل بعدد أكبر من القضايا. فقد قامت محكمة الاستئناف الكبرى بفصل ٢١٠٣ قضية في ٢٠٠٩-٢٠١٠، بينما في ٢٠١٣-٢٠١٤ قامت بفصل ٣١٢٠ قضية. ويتضح من ذلك إلى أن محكمة الاستئناف العليا قد تضاعف أدائها عند المقارنة بين السنوات ٢٠٠٩-٢٠١٠ (٤٠٣ قضية) ٢٠١٣-٢٠١٤ (٩٧٦ قضية).

متوسط مدة حسم القضايا الجنائية في جميع المحاكم الجنائية الكبرى والاستئنافية

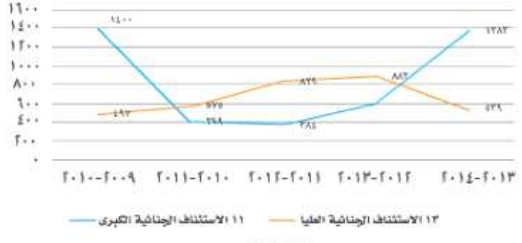

الشكل (١٤)

متوسط المدة الحسم (المحاكم الجنائية المحاكم الكبرى والاستئنافية في قضية النوع ٧)

الفصل الثالث
الشراكات الاستراتيجية

أولاً : الشراكات المؤسسية

توقيع مذكرة تفاهم مع المؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان

في إطار تعزيز مبادئ حقوق الانسان وتبادل الخبرات في هذا المجال، تم توقيع مذكرة تفاهم بين المجلس الأعلى للقضاء والمؤسسة الوطنية لحقوق الإنسان ، حيث تهدف الاتفاقية إلى وضع آلية للتعاون المشترك بين الطرفين لتبادل المعلومات وترتيب الدورات التدريبية وورش العمل لقضاة المستقبل والقضاة على رأس عملهم، وذلك وفق استراتيجية طويلة الأمد بين المجلس والمؤسسة .

توقيع مذكرة تفاهم مع المجلس الأعلى للمرأة

من أجل تعزيز التعاون بين المجلس الأعلى للقضاء والمجلس الأعلى للمرأة تم توقيع مذكرة تفاهم لتفعيل اختصاصات كل منهما في إبداء الرأي والمشورة في الأمور المرتبطة بمركز المرأة بصفة مباشرة أو غير مباشرة بما فيها مشروعات القوانين التي تعرض على السلطة التشريعية قبل اتخاذ إجراء أو قرار بذلك، إضافة إلى تنفيذ الدراسات والأبحاث وإعداد التقارير في مجال اختصاصاتهما، ومتابعة تنفيذ التوصيات ذات العلاقة بشئون المرأة من خلال تنظيم الأنشطة والبرامج المشتركة من حلقات نقاشية وبرامج تدريبية وورش عمل توعوية وندوات تهدف إلى زيادة وعي أفراد المجتمع بحقوق المرأة ونشر ثقافة الوعي القضائي والقانوني وإدماج احتياجات المرأة في التشريعات الوطنية، و تنظيم برامج توعوية موجهة إلى العاملين في السلك القضائي حول الاتفاقيات والتقارير الدولية ذات العلاقة بالمرأة ومجالات تطبيقها في الأحكام القضائية، وفقا لما يقضي به الدستور والقانون.

توقيع مذكرة تفاهم مع هيئة الحكومة الالكترونية

في سبيل تعزيز التعاون بين المجلس الأعلى للقضاء وهيئة الحكومة الالكترونية تم توقيع مذكرة تفاهم من أجل تطوير وتفعيل الأنظمة الإلكترونية الملائمة لسير العمل القضائي على نحو يتناسب مع طبيعة العمل والقوانين المعمول بها، كما تسعى إلى تطوير أساليب العمل في المجلس بشقيه القضائي والإداري من خلال دراسات إعادة هندسة إجراءات العمل واستخدام الأنظمة الإلكترونية، إضافة إلى أنها تسمح بتبادل الاستشارات والخبرات الدولية بمنظومات القضاء الذكية، التي ترتكز على أسس التقنية الحديثة من خلال الدراسات والزيارات الدولية الميدانية وتطبيقات أفضل الممارسات في العالم.

ثانياً: الشراكات الدولية

استقبال الوفود

معالي المستشار سالم بن محمد الكواري يستقبل وفد القضاء العسكري الأردني

استقبال الوفود

معالي المستشار سالم بن محمد الكواري يستقبل رئيس تفتيش السجون البريطانية

استقبال الخبير الدولي في تطوير الأنظمة القضائية

معالي المستشار سالم بن محمد الكواري يستقبل بيم البيرز الخبير الهولندي في تطوير الأنظمة القضائية، وذلك لتقديم المساعدة الفنية في خطة المجلس الأعلى للقضاء الاستراتيجية لتنفيذ المجلس الأعلى للقضاء خطته الاستراتيجية، وتقييم مشروع قضاة المستقبل، وإعداد فريق تصميم التدريب المتضمن أساليب وخبرات المعهد الهولندي حول كيفية وضع منهجية التدريب في مجالات وظيفة القضاء وإدارة القضايا المدنية والجنائية، وعملية التدريب في المحاكم، بالإضافة إلى سبل توخي العوائق التي قد تعترض تنفيذ الأحكام المدنية .

استقبال الوفود

معالي المستشار سالم بن محمد الكواري يستقبل الوفد القضائي الكويتي

استقبال الوفود

معالي المستشار سالم بن محمد الكواري يستقبل الدكتور عبدالله بن عبدالملك آل الشيخ، سفير خادم الحرمين الشريفين لدى مملكة البحرين.

استقبال الوفود

معالي المستشار سالم بن محمد الكواري يستقبل رئيس محكمة التمييز سفير المملكة المتحدة لدى مملكة البحرين بشأن فتح آفاق التعاون في مجال العمل القضائي وتطويره .

الوثيقة الاستراتيجية للارتقاء بالسلطة القضائية

٢٠٢٠

فريق عمل إعداد الخطة الاستراتيجية للسلطة القضائية ٢٠٢٠ والجهاز المساند

التعاون الدولي في مجال تطوير العمل القضائي

أرسل المجلس الأعلى للقضاء وفداً قضائياً يضم ٦ قضاة جنائيين ومدنيين للمعهد الهولندي للتدريب القضائي في هولندا، تم إختيارهم بعناية من قبل خبراء هولنديين متخصصين في التدريب القضائي في وقت سابق، للخضوع لدورة تدريبية وورش عمل مكثفة لمدة أسبوع واحد فقط؛ وذلك لصياغة خطة إستراتيجية بحرينية ١٠٠ ٪ سليمة للتدريب القضائي في المملكة لرفع قدرات القاضي البحريني، تتفق مع التشريعات والبيئة القانونية والقدرات البحرينية، وما يحتاجه القاضي البحريني، حتى تتمكن من خلالها اللجنة العليا المشرفة على مشروع قضاة المستقبل من تدريب القضاة الذين سيتم ضمهم للسلك القضائي كقضاة متدربين، فضلاً عن تدريب القضاة الحاليين على الأساليب القضائية الحديثة.

ثالثا: الشراكات المجتمعية

الملتقى النسائي (دور المرأة في النظام القضائي البحريني)

انطلاقا من استراتيجية المجلس الأعلى للقضاء لمشاركة المرأة في العمل القضائي وإبراز مكانتها القانونية للعمل يدا بيد من أجل الارتقاء بالمنظومة القضائية، وفي إطار التعاون الدولي في المجال القضائي نظم المجلس الأعلى للقضاء الملتقى النسائي الأول (دور المرأة في النظام القضائي البحريني) بمشاركة نخبة من الخبراء الدوليين، وأعضاء السلطة القضائية، سواء من القاضيات وأعضاء النيابة وعضوات من المجلس الأعلى للمرأة، ومن القطاعات الأهلية ونخبة من المحاميات وبالتعاون مع جمعية المحامين الأمريكية، ومن المختصين بشئون المرأة وممثلات عن الأمانة العامة للمجلس الأعلى للقضاء .

وكانت أبرز أهداف الملتقى :

إبراز دور المرأة في السلطة القضائية بما يتسق مع تطلعات المشروع الاصلاحي لجلالة الملك حمد بن عيسى آل خليفة .

تأكيد دور المرأة في دعمها المستمر في تذليل العقبات لرسم مستقبل واعد لعمل السلطة القضائية .

بيان كفاءة المرأة عن طريق إتاحة الفرص للسيدات القاضيات لتقلد مناصب المسئولية في السلطة القضائية .

إنشاء لجنة تعنى بتكافؤ الفرص في المجلس الأعلى للقضاء .

إمكانية زيادة الوعي في القضايا التي تعنى بها النساء العاملات في النظم القضائية .

مشاركة المجلس الأعلى للقضاء في مهرجان الأيام الثقافي ٢٠١٤

يوم المرأة البحرينية

بمناسبة يوم المرأة البحرينية تم تكريم العاملات في النظام القضائي من أعضاء السلطة القضائية والموظفات الإداريات تقديرا لدورهن الكبير في إقامة العدل بين الناس وإرساء قيم النزاهة والمساواة والحفاظ على حقوق المواطن ومكتسباته .

بمناسبة قدوم شهر رمضان المبارك .. قدم المجلس الأعلى للقضاء السلة الرمضانية للموظفات .

الزيارات الميدانية

استقبل المجلس الأعلى للقضاء طالبات كلية الحقوق بالجامعة الملكية حيث تم إطلاع الطلبة على واقع العمل القانوني في مملكة البحرين وحضور جلسة محاكمة وذلك للتعرف على طبيعة العمل في المحاكم وكيفية سير القضايا فيها .

الفعاليات - افتتاح الموسم القضائي

اجتماعات تنسيقية

بمناسبة انعقاد المحاكم الجنائية في الفترة المسائية اجتمع المجلس الأعلى للقضاء مع عدد من المحامين وذلك لتوضيح ايجابيات المشروع في سرعة الفصل في القضايا وتسهيل اجراءات المحكمة . والعلاقة بين القضاة والمحامين يجب أن تكون لائقة، ووجوب ترسيخ القيم في التعامل مع المحامين والخصوم والبناء عليها، والتأكيد على سعي المجلس إلى ترسيخ مبادئ الاحترام المتبادل بين جناحي العدالة، وذلك لأن العدالة لا تتحقق من خلال القاضي فقط وإنما من خلال القاضي والمحامي.

الباب الثالث

الفصل الأول
منجزات النيابة العامة

١. إسهام النيابة العامة الجاد والمستمر في الحفاظ على مكتسبات المجتمع في مسيرة الاصلاح والتنمية المشهودة، سيما المنظومة القضائية التي تقوم على ركيزتين هما : إعلاء كلمة القانون ، وحماية حقوق الإنسان ـ باعتبارهما منهجاً ثابتاً في تناولنا البلاغات والشكاوى.

٢. كثفت النيابة العامة جهودها لتنمية قدرات أعضاء النيابة العامة الفنية والتثقيفية، سواء من خلال التوجيه المباشر، أو بإشراكهم في المؤتمرات والندوات والدورات التدريبية التي تنظمها النيابة أو المنظمات الدولية والمراكز العلمية الدولية والإقليمية والوطنية، وذلك بهدف صقل قدراتهم والإحاطة بكافة الاتجاهات القانونية الحديثة على الصعيدين الدولي والوطني، بالإضافة إلى تدارس حقوق الإنسان في المجال الجنائي، لما في ذلك من إسهام في سرعة إنجاز التحقيقات والتصرف فيها، في تطبيقٍ مُحكمٍ للقانون؛ رُوعِيَ فيه أوجه الموائمة والملائمة.

٣. أما عن إنجاز القضايا خلال عام ٢٠١٤، فسوف تلمسونه من خلال استعراض الإحصائيات، والتي سنستعرضها سوياً للوقوف على هذا الجهد الكبير من العمل، والذي يعكس ما أصبح يتمتع به أعضاء النيابة وموظفيها من خبرة قانونية وقدرة فنية على استخدام التقنية الحديثة في مجال اختصاصهم.

٤. ولكن يهمنا قبل ذلك أن نتطرق إلى النوعيات المهمة من القضايا التي تتسم بالخطورة، والتي لها تأثيرها المباشر على سلامة وأمن المجتمع، والماسة بمصالحه العامة، والتي تنال من مقدرات ومقومات البلاد الاقتصادية. وتتمثل هذه النوعية بشكل أساسي في قضايا الإرهاب والفساد وغسل الأموال والاتجار بالأشخاص.

٥. ويجب أن يكون معلوماً أن التحقيق في هذه النوعية من الجرائم يتطلب في أغلبها الأعم إتباع إجراءات متعددة من أجل الإحاطة بعناصرها القانونية كافة، المادية والمعنوية، وتحصيل الأدلة فيها، وتدق هذه التحقيقات كلما اتسع النطاق الزماني والمكاني وتجاوز حدود البلاد، حيث يتطلب الأمر عندئذٍ توجيه طلبات مساعدة قضائية إلى السلطات النظيرة في الخارج. واستكمال تحقيقاتنا في ضوء ما تسفر عنه هذه المساعدات.

٦. وبالنسبة إلى الجرائم الإرهابية، فإنه لا يخفى على أحد أن المملكة قد شهدت خلال السنوات القليلة الماضية العديد من أعمال العنف إلى حد إحداث التفجيرات، بحيث أصبح الأمر يحتاج إلى إيجاد تخصص في التحقيق في هذه الجرائم؛ يسمح بتفرغ المحققين لها دون غيرها، ولهذا فقد أنشئت نيابة جديدة هي نيابة الجرائم الإرهابية، التي أصبحت منذ إنشائها بموجب المرسوم بقانون رقم ٦٤ لسنة ٢٠١٤ نيابة متخصصة بالتحقيق في هذه الجرائم.

هذا وخلال عام ٢٠١٤ باشرت النيابة العامة التحقيق في (١٧) قضية إرهابية وهي المقيدة بشأن وقائع التفجير، والجماعات المنظمة التي تخطط لارتكاب أعمال إرهابية، فضلاً عما يقع من تلك الجماعات والتنظيمات من جرائم نوعية تحقيقاً لأغراضها.

٧. ويجدر التنويه إلى أن هناك نوعية أخرى من القضايا تتصف بالعنف، وهي قضايا التجمهر وما يقع في ظلها من جرائم الاعتداء على قوات حفظ النظام والمواطنين والممتلكات العامة والخاصة.

٨. أما بالنسبة لقضايا الفساد والتي تندرج تحت عنوانها جرائم الرشوة والاختلاس والإضرار والاستيلاء، وتسهيل الاستيلاء على المال العام، فإن التحقيق في تلك القضايا يتطلب بدوره وقتاً كافياً للوصول إلى نتائج قاطعة تسمح للنيابة بالتصرف في القضايا في ضوءها وبناءً عليها، وتضمن بها الحكم بإدانة المتهمين في حالة تقديمهم إلى المحاكمة، ويقتضي الأمر لإنجاز التحقيق الاستعانة بلجان فنية ومحاسبية لفحص أعمال الموظفين التخصصية التي وقعت الجريمة بسببها، ولتحديد حجم الأموال التي وقع عليها الضرر حتى تتمكن الدولة من استرداد أموالها موضوع الجريمة. وقد ورد إلى النيابة العامة هذا العام ٣٦ قضية فساد، وتم التصرف في (٢٢) قضية وذلك بإحالة (١٠) قضايا إلى المحاكمة الجنائية وقد صدرت أحكام في بعضاً منها بالإدانة والأخر مازال متداول أمام المحاكم. كما تم التصرف في عدد (١٢) قضية بالحفظ أو تقرر فيها بالأوجه لإقامة الدعوى الجنائية لأي سبب من أسباب الأوجه، ومازال باقياً (١٤) قضية بالنيابة رهن التحقيقات.

٩. وفيما يتعلق بجرائم الاتجار بالأشخاص، فإن صور هذه الجريمة تتمثل في استغلال العمالة الأجنبية والنساء والأطفال. وقد ورد للنيابة هذا العام عدد (٢١) قضية تتنوع مابين الاستغلال الجنسي والعمالي، تم التصرف في (١٦) قضية وذلك بإحالة (١٠) قضايا منها إلى المحاكمة الجنائية، وصدرت أحكام بالإدانة في بعض منها والأخر مازال متداول بالمحاكم. كما تم التصرف في (٦) قضايا بالحفظ لأسباب مُبَرّرة، فيما لا يزال هناك خمس قضايا متداولة بالتحقيقات.

١٠. أما عن قضايا الأحداث، فإنه إيماناً بأن الطفولة هي الأساس الذي تقوم عليه المجتمعات المدنية بكل سماتها الإنسانية والحضارية، ومن أجل رصد العوامل النفسية المؤثرة في الحدث والتي تؤدي إلى ارتكابه للجريمة، فقد عملت النيابة على تدريب أعضاءها والأخصائيات الاجتماعيات بإيفادهم إلى دورات سواء بالداخل أو الخارج وذلك للاضطلاع بمسئوليتهم على نحو فعال، خاصة في علم نفس الطفل ووفق للمعايير والقواعد الدولية لحقوق الطفل، والجدير بالذكر أننا أصدرنا قراراً بتعديل مسمى نيابة الأحداث إلى نيابة الطفل وباختصاصها بقانون حماية الطفل رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٢. هذا وقد ورد لنيابة الأحداث في العام ٢٠١٤ (٣٧٥) قضية متنوعة تم التصرف فيها بإحالة (١٥٩) قضية إلى المحاكمة الجنائية و(١٩٧) قضية بالحفظ لأسباب مُبَررة ومازال عدد ١٩ قضية متداولة بالتحقيقات.

١١. وفي الختام لعلنا أنجزنا بالقدر الكاف استعراض أهم القضايا التي تهم المجتمع لمعرفتها والوقوف على التصرف فيها . وبالنسبة للقضايا الأخرى التي وردت للنيابة العامة وتم تحقيقها وانجازها والتصرف فيها مثل قضايا القتل أو الشروع فيه والمخدرات والسرقات والتزوير وغيرها من القضايا الواردة تجدونها في الفصل الثاني المتعلق بالإحصائيات.

الفصل الثاني
بيان احصائي للقضايا الواردة للعام السنوي٢٠١٤

إحصائية قضايا جرائم الفساد

إحصائية الأعوام السابقة لما ورد إلى النيابة العامة من قضايا جرائم الفساد			
الأعوام	عدد القضايا الواردة	ما تم التصرف فيه	
		إحالة للمحاكم	أمر بالأوجه أو حفظ
٢٠١٢	٨	٥	٢
٢٠١٣	١٦	٦	٨
٢٠١٤	٣٦	١٠	١٢
المجموع	٦٠	٢١	٢٢

المتداول بالتحقيق
١
٢
١٤
١٧

بيان بالاستئنافات

نيابـــة الاستئنـــاف

تختص نيابة الاستئناف بمراجعة الأحكام الصادرة في قضايا الجنايات والجنح بهدف الموافقة على الحكم الصادر فيها أو الطعن عليه بحسب الأحوال.

بيان بالاستئناف في الجنايات

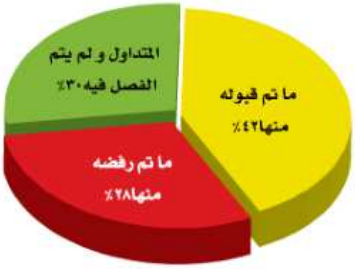

أ- بيان الجنايات المستأنفة-			
عدد القضايا المستأنفة	ما تم قبوله منها	ما تم رفضه منها	المتداول ولم يتم الفصل فيه
٦٠	٢٥	١٧	١٨

بيان بالاستئنافات في الجنايات

٢. الجنح المستأنفة			
عدد الجنح المستأنفة	المقبول منها	ما تم رفضه	المتداول
١٢٥	٤٦	٨	٧١

٣. بيان الطعون بالتمييز			
عدد الطعون	المقبول منها	ما تم رفضه	المتداول
١٣	-	٢	١١

إحصائية النيابة الكلية في عام ٢٠١٤

إحصائية بعدد القضايا التي تم التصرف فيها من قبل النيابة الكلية			
النوع	عدد القضايا المحالة للمحاكم الجنائية	عدد المتهمين	عدد القضايا المحفوظة
جنايات وجنح هامه	٣٨٨	١٣١٩	٤٠٦

طلبات رد الاعتبار		
الطلبات الواردة	الطلبات التي تم انجازها	طلبات قيد التحقيق والتصرف
١٠١٢	٧٢٣	٢٨٩

بيان بعدد القضايا الواردة للنيابة العامة ٢٠١٤

بيان بعدد القضايا الواردة للنيابة العامة ٢٠١٤					
نوع القضية	مجموع القضايا الواردة	قضايا محالة للمحاكم	قضايا استصدر أمر جنائي	قضايا محفوظة	قضايا قيد التحقيق
جنحة	٦٥٦٥٥	١٢٦١٩	٢٦٧٣٢	٢٥٤٥٥	٨٤٩
جناية	٣٨٩٩	٣٨٦	٠	٣١٩٩	٣١٤
أحداث	٣٧٥	١١٣	٠	١١٧	٨
عوارض	٣١٢	٠	٠	٢٨٣	٢٩
شكوى إدارية	٢٢٤٣٧	٠	٠	٢٢٣٥٣	٨٤
رد إعتبار	١٠١٢	٠	٠	٧٢٣	٢٨٩
المجموع	**٩٣٥٥٣**	**١٣١١٨**	**٢٦٧٣٢**	**٥٢١٣٠**	**١٥٧٣**

إحصائية مقارنة بعدد القضايا الواردة للنيابات الجزئية و المتخصصة في العامين٢٠١٣ و ٢٠١٤

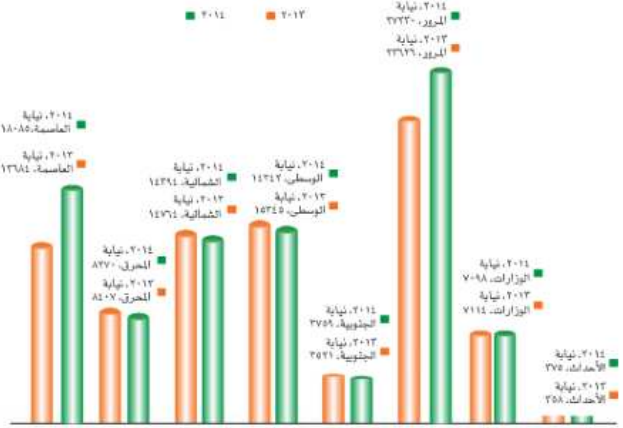

مقارنة بين القضايا الواردة للنيابة العامة في العامين ٢٠١٣ و ٢٠١٤

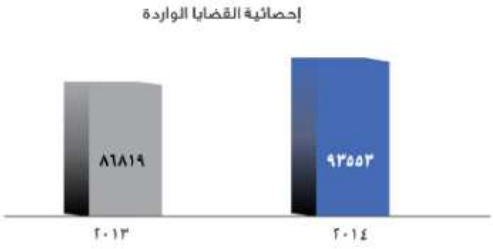

نسبة الانجاز للنيابات الجزئية والمتخصصة لعام ٢٠١٤

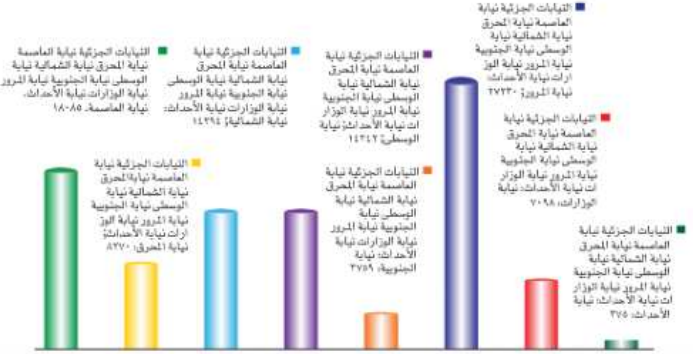

مقارنة بين قضايا المخدرات والسرقات في العامين ٢٠١٣ و ٢٠١٤

بيان إحصائي ببعض القضايا الواردة للنيابة العامة في العامين ٢٠١٣ و ٢٠١٤

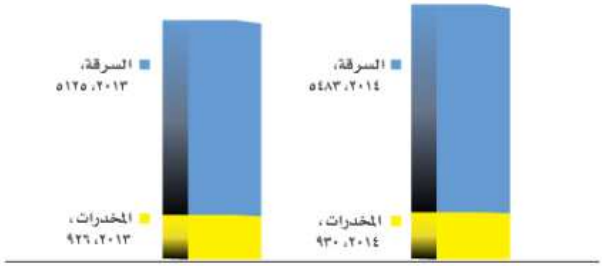

إحصائية الجهات المعاونة في التحقيق
إدارة الأدلة المادية

تتطلب إجراءات التحقيق لبعض القضايا الجنائية للفصل فيها انتداب الطب الشرعي أو الأدلة المادية وذلك لإبداء الآراء الفنية فيها وكتابة التقارير اللازمة للأستعانه بها في كشف الحقيقة – وهذا العام ندبت النيابة العامة الإدارة العامة للأدلة المادية في عدد ٤٠٨٠ قضية لكتابة تقارير فيها بلغت العينات الواردة في هذه القضايا ١٣٧٩٤ عينة تم فحصها جميعاً.

هذا الإنجاز تأتى نتيجة قيام النيابة العامة بتجهيز الإدارة بأحدث الأجهزة وعملت على تدريب منتسبي الإدارة من أجل تطوير أدائهم فحرصت على مشاركة منتسبي الإدارة في دورات داخلية وخارجية للرفع من كفاءتهم وصولاً للأداء المتميز والذي أنعكس على انجاز التقارير الخاصة بالقضايا في أسرع وقت وبكفاءة عالية.

إحصائية الجهات المعاونة في التحقيق إدارة الأدلة المادية

تتطلب إجراءات التحقيق لبعض القضايا الجنائية للفصل فيها انتداب الطب الشرعي أو الأدلة المادية وذلك لإبداء الآراء الفنية فيها وكتابة التقارير اللازمة للاستعانة بها في كشف الحقيقة – وهذا العام ندبت النيابة العامة الإدارة العامة للأدلة المادية في عدد ٤٠٨٠ قضية لكتابة تقارير فيها بلغت العينات الواردة في هذه القضايا ١٣٧٩٤ عينة تم فحصها جميعاً. هذا الإنجاز تأتى نتيجة قيام النيابة العامة بتجهيز الإدارة بأحدث الأجهزة وعملت على تدريب منتسبي الإدارة من أجل تطوير أدائهم فحرصت على مشاركة منتسبي الإدارة في دورات داخلية وخارجية للرفع من كفاءتهم وصولاً للأداء المتميز والذي أنعكس على انجاز التقارير الخاصة بالقضايا في أسرع وقت وبكفاءة عالية. والجدول التالي يبين المقارنة بين أعمال عامي ٢٠١٣-٢٠١٤ ونقاط الاختلاف بينهما:

الجدول التالي يبين المقارنة بين أعمال عامي ٢٠١٤-٢٠١٣ ونقاط الأختلاف بينهما				
العام	عدد القضايا	عدد العينات	عدد الفحوصات	عدد التقارير
٢٠١٣	٤٥٨٤	١٦٠٧١	٤٦٨٥٢	٤٥٨٤
٢٠١٤	٤٠٨٠	١٣٧٩٤	٤٩٣٢٧	٤٠٨٠
بزيادة قدرها	٥٠٤-	٢٢٧٧-	٢٤٧٥	٥٠٤-
النسبة المئوية	٪١٠,٩٩٥-	٪١٤,١٦٨-	٪٥,٢٨٣	٪١٠,٩٩٥-

إحصائية نيابة التنفيذ الجنائي الخاصة بتنفيذ الأحكام لعام ٢٠١٤

إحصائية نيابة التنفيذ الجنائي الخاصة بتنفيذ الأحكام لعام ٢٠١٤		
الأحكام الواردة للنيابة من دوائر المحكمة الصغرى الجنائية	ما تم تنفيذه	احكام قيد التنفيذ
٩٣٣٠	٦٩٤١	٢٣٨٩

احكام الجنح المستأنفه الواردة للنيابة من دوائر المحكمة الكبرى الجنائية	ما تم تنفيذه	أحكام قيد التنفيذ
٢٨٤٢	٢٥٤٢	٣٠٠

أحكام الجنايات الواردة من دوائر المحكمة الكبرى والاستئناف العليا	ما تم تنفيذه	احكام قيد التنفيذ
١٠٣٧	٩٥٠	٨٧

مجموع الغرامات التي تم تحصيلها بموجب أحكام قضائية ٢٠١٤

إدارة الإجراءات الجنائية
مجموع الغرامات التي تم تحصيلها بموجب أحكام قضائية ٢٠١٤

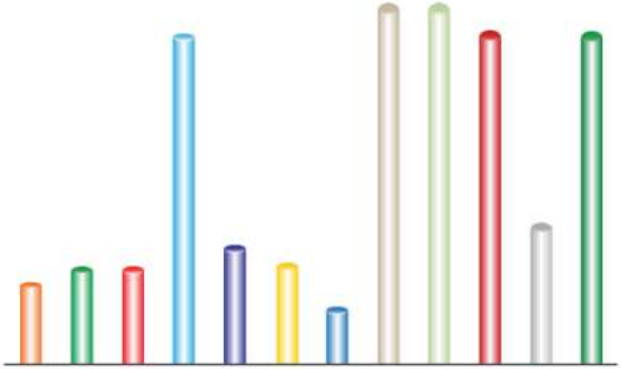

بما مجموعة ٧٥٨،١٣٢,٧ دينار

عدد القضايا الصادر فيها أحكام بالغرامات ٢٠١٤

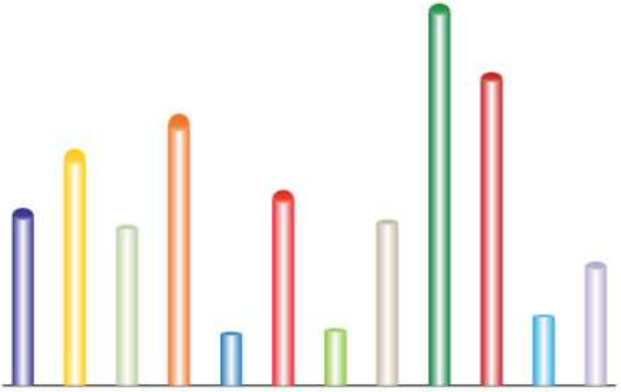

نسبة الانجاز للنيابات الجزئية و المتخصصة لعام ٢٠١٤

النيابات الجزئية	٢٠١٣	٢٠١٤	النسبة
نيابة العاصمة	١٣٦٨٤	١٨٠٨٥	٪٩٩
نيابة المحرق	٨٤٠٧	٨٢٧٠	٪٩٨
نيابة المحرق	١٤٧٦٤	١٤٣٩٤	٪٩٨
نيابة الوسطى	١٥٣٤٥	١٤٣٤٢	٪٩٩
نيابة الجنوبية	٣٥٢١	٣٧٥٩	٪٩٨
نيابة المرور	٢٣٦٢٦	٢٧٢٣٠	٪٩٩
نيابة الوزارات	٧١١٤	٧٠٩٨	٪٩٩
نيابة الأحداث	٣٥٨	٣٧٥	٪٩٦

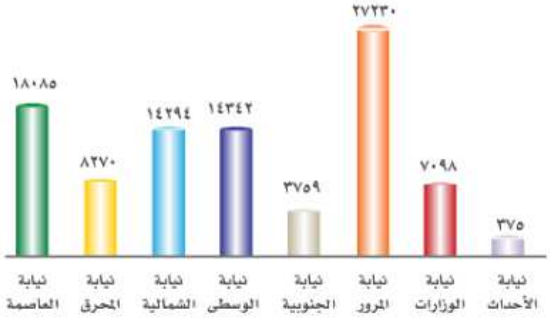
١٨٠٨٥
٨٢٧٠
١٤٢٩٤
١٤٣٤٢
٣٧٥٩
٢٧٢٣٠
٧٠٩٨
٣٧٥
نيابة العاصمة
نيابة المحرق
نيابة الشمالية
نيابة الوسطى
نيابة الجنوبية
نيابة المرور
نيابة الوزارات
نيابة الأحداث

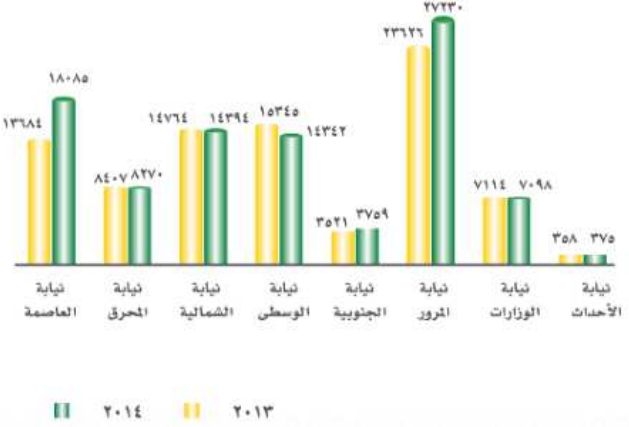
٢٧٢٣٠
٢٣٦٢٦
١٨٠٨٥
١٣٦٨٤
١٥٣٤٥
١٤٣٤٢
١٤٧٦٤
١٤٣٩٤
٨٤٠٧
٨٢٧٠
٧١١٤
٧٠٩٨
٣٧٥٩
٣٥٢١
٣٥٨
٣٧٥
نيابة العاصمة
نيابة المحرق
نيابة الشمالية
نيابة الوسطى
نيابة الجنوبية
نيابة المرور
نيابة الوزارات
نيابة الأحداث
٢٠١٤
٢٠١٣

مقارنة بين قضايا المخدرات و السرقات
في العامين ٢٠١٣ و ٢٠١٤

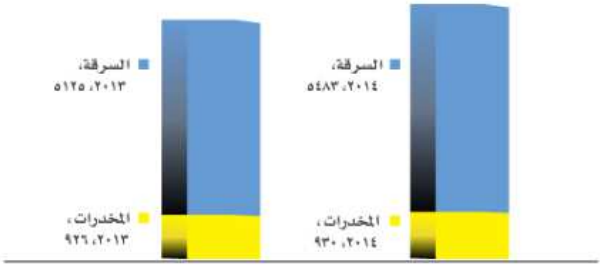

إدارة الإجراءات الجنائية
مجموع الغرامات التي تم تحصيلها بموجب أحكام قضائية ٢٠١٤

الشهر	مجموع الغرامات المحصلة بالدينار البحريني	عدد القضايا
يناير	٢٥٤٣٦	٤٢٩
فبراير	٣٠٠٠٠	٥٩٢
مارس	٢٨٧٣٩٥	٣٩٣
ابريل	١٠٤٠٤٤	٦٨٠
مايو	٣٦٣٨٠	١٢٤
يونيو	٣١٥٥٧٥	٤٧٩
يوليو	١٧١٤٠	١٤٩
اغسطس	١١٤١٦٠	٤٠٧
سبتمبر	١١٣٤٩٦	٩٥٢
اكتوبر	١٠٥٣٧٢٢	٧٩٢
نوفمبر	٤٤٢٤٧	١٧٦
ديسمبر	١٠٧٥٦٠٥	٢٨٥
المجموع	٧٥٨١٣٢٧	٥٤٥٨

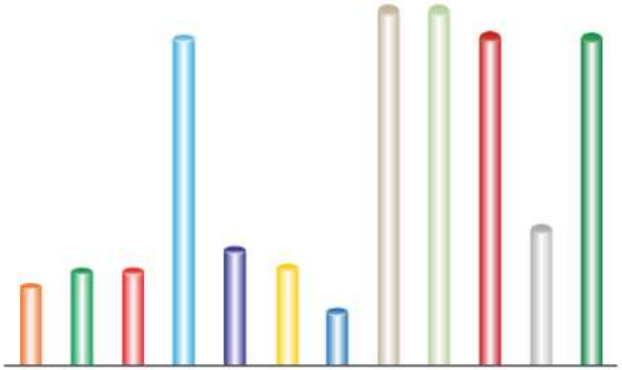

بما مجموعة ٧٥٨،١٣٢,٧ دينار

عدد القضايا الصادر فيها أحكام بالغرامات ٢٠١٤

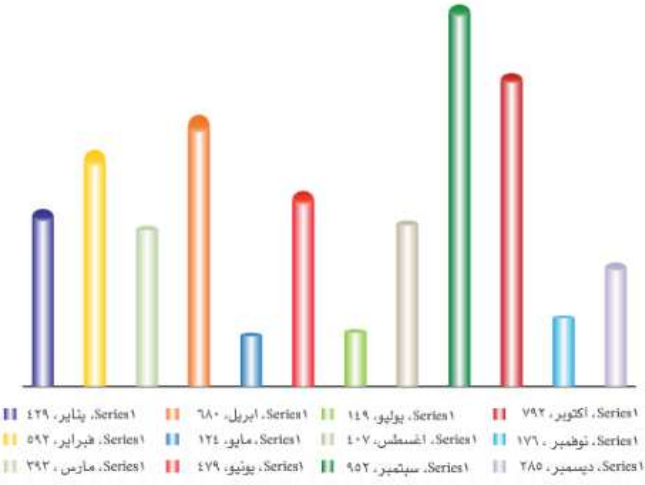

بيان إحصائي بعدد القضايا الواردة للنيابة العامة في عام ٢٠١٣

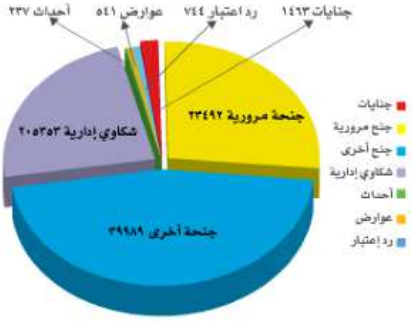

إحصائية بعدد القضايا الواردة للنيابات الجزئية في العامين ٢٠١٢ و ٢٠١٣

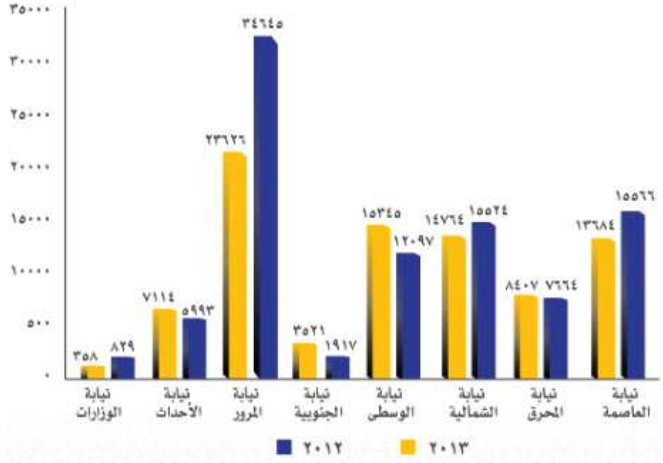

بيان إحصائي ببعض أنواع القضايا الواردة للنيابة العامة في العامين ٢٠١٢ و ٢٠١٣

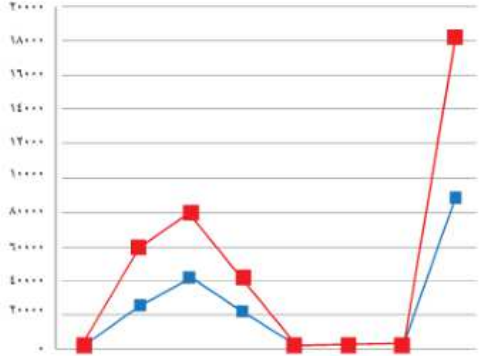

	جنايات	جنح مرورية	جنح أخرى	شكاوي إدارية	أحداث	عوارض	رد إعتبار	المجموع
٢٠١٢	١١١١	٣٤٤٠٣	٣٨١٦٠	١٩٨٥٩	٢٢٣	٣٥٤	٤٧٩	٩٤٥٨٩
٢٠١٣	١٤٦٣	٢٣٤٩٢	٣٩٩٨٩	٢٠٣٥٣	٢٣٧	٥٤١	٧٤٤	٨٦٨١٩

بيان إحصائي بعدد القضايا الواردة للنيابة العامة في العامين ٢٠١٢ و ٢٠١٣

بيان إحصائي ببعض القضايا الواردة للنيابة العامة في العامين ٢٠١٢ و ٢٠١٣

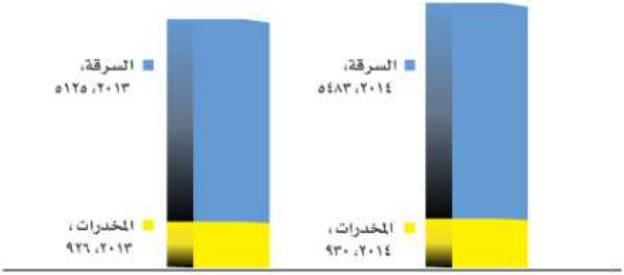

نسبة الانجاز للنيابات الجزئية لعام ٢٠١٣

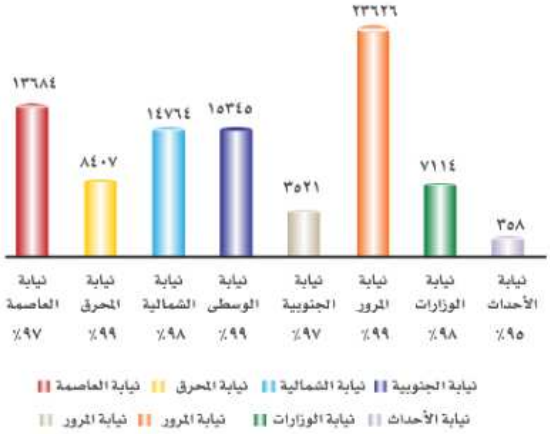

التطلعات المستقبلية للمجلس الأعلى للقضاء

- العمل على تعزيز ثقة الناس بالقضاء والأحكام القضائية.
- العمل على تعزيز التعاون مع الدول العربية والمؤسسات الدولية.
- ضمان كرامة أعضاء السلطة القضائية ونزاهتهم وكفاءتهم.
- تأهيل القضاة وأعضاء النيابة العامة وجميع منتسبي السلك القانوني والأجهزة المعاونة.
- توطين كفاءة القضاء.
- العمل على ترسيخ مفهوم استقلال القضاء ماليا وإداريا لضمان نزاهته وشفافيته.
- رفع ثقافة العامة بالقضاء ودوره في ترسيخ العدل في المجتمع.
- العمل على تقوية البناء المؤسسي للسلطة القضائية بشكل متكامل.
- تسهيل التعامل مع المحاكم.
- تسهيل إجراءات التقاضي وسرعة البت في القضايا.

إصدارات المجلس الأعلى للقضاء

منجزات المجلس الأعلى للقضاء خلال (١٠٠) يوم

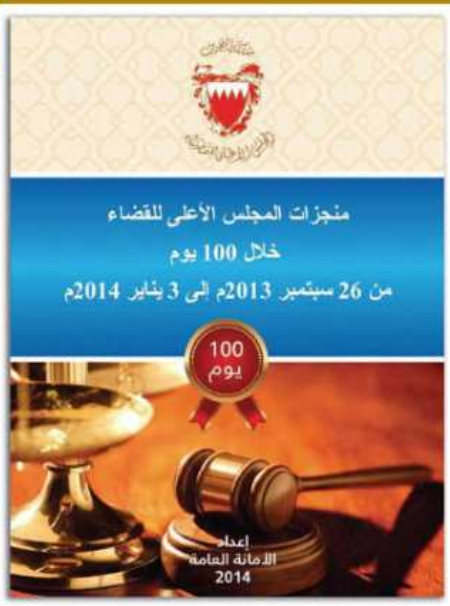

مشروع قضاة المستقبل ٢٠١٤

اشراقات مضيئة على السلطة القضائية

2013 - 2014

إعداد الأمانة العامة | الطبعة الأولى | يونيو 2014

استراتيجية الإرتقاء بالسلطة القضائية

المواعيد والمدد القانونية في تنفيذ الأحكام

المواعيد والمدد القانونية للطعن أو التظلم

الموضوع	نوع الطعن	المدة القانونية	المادة
الطعن	الطعن بالتمييز في الأحكام الجنائية	٦٠ يوما	م ٢١ ق. محكمة التمييز
	الطعن بالتمييز في الأحكام المدنية	٣٠ يوما	م ٢٠ ق. محكمة التمييز
	الطعن بالنقض في الأحكام الصادرة	٦٠ يوما	م ٢٣٦ ق. العمل
	اعتراض الخارج عن الخصومة على حكم الإعلان	١٠ أيام في الأوراق المستعجلة و ٣٠ يوما في المسائل المستعجلة	م ٢١ ق. الإعلانات
المعارضة	المعارضة على الأمر الجنائي	٧ أيام	م ٢٣٢ ق. الإجراءات الجنائية
	المعارضة على الحكم الجنائي الغيابي	١٠ أيام	م ٢٣٥ ق. الإجراءات الجنائية
الإعادة من الشطب	إعادة الدعوى الإدارية من الشطب	٦٠ يوما	م ٢٢ ق. المرافعات
	إعادة الدعوى الشرعية من الشطب	٦ أشهر	م ٣٧ ق. الإجراءات الشرعية
إعادة النظر في الأحكام	التماس إعادة النظر في الأحكام المدنية	٣٠ يوما	م ٢٣٠ ق. المرافعات
	التماس إعادة النظر في الأحكام الشرعية	٣٠ يوما	م ٣٥ ق. الإجراءات الشرعية

مرسوم بقانون رقم (٤٢) لسنة ٢٠٠٢ بإصدار قانون السلطة القضائية و تعديلاته

قانون رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٠ بشأن الكشف عن الذمة المالية - ومرسوم رقم (٨٢) لسنة ٢٠١٢ بإصدار اللائحة التنفيذية

نحو نظام قضائي ذكي

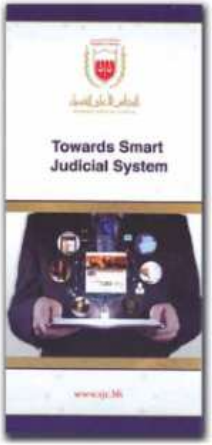

مكتب خدمات المتقاضين (العدالة حق للجميع)